جامعة أحمد دراية – أدرار –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: مالية مؤسسة

مذكرة تخرج تدخل تحت متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الموسومة بـ

التجربة الجزائرية في محاربة البطالة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

- وكالة أدرار -

إعـداد:

بوكار سمير

محجوب أيوب

د. قالون جيلالي .....مشـرفا

د. ساوس الشيخ .....رئيسا

د. المومن عبد الكريم.....ممتحنا

الموسم الجامعي 2017/2016

تشكر

بسم الله لر ن لرحيم

لحمد لله لذ لا يستفتح بأفضل من ه كلا ,
لايستنجح بأفضل من صنعه مر . للهم لك لحمد
ح ترضى لك لحمد ضيت لك لحمد بعد لرضى
لك لحمد على كل حا .

بمنتهى لإمتنا لعرفا بالجميل من بسط
لو جبا علينا نتقد بشكرنا تقديرنا لكب
ستا نا لكريم لدكتو – قالو جلا – لذ شرفنا
بقبوله لمتابعة لإشر على هذ لعمل لذ لمسنا
عند كل لعناية لاهتما دية, حيث نه ص علينا
يبخل عنا طيلة لمد بنصائحه توجيهاته لذ
جز لله خ لجز سائلين لمو يثبته ير قه
لفر لأعلى يصلح يه.

شكرنا لجزيل موصو سر كلية لعلو
لاقتصا ية لتسي علو لتجا ية للجنة لعلمية
لمقيمة متنانا لاكيد كل ملائنا كل ساتذتنا
مشا نا من مدنا بالمساعد لإنجا هذ لعمل كما
لاننسى لوكالة لوطنية لدعم تشغيل لشبا - كالة
-.

خ نسأ لله تعا عل عملنا خالص
لوجهه لكريم مقبو عند , يدخر لنا صحائف
عمالنا فهو نعم لمو نعم لنص .

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	
المقدمة العامة	أ
الفصل الاول:مدخل عام حول البطالة	
المبحث الأول : مفهوم البطالة	04
المطلب الأول : تعريف البطالة	04
المطلب الثاني : أنواع البطالة	06
المطلب الثالث: أسباب تفشي البطالة	12
المبحث الثاني : أثار البطالة قياسها وطرق علاجها	14
المطلب الأول: قياس البطالة	14
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة	16
المطلب الثالث: وسائل علاج البطالة	18
ملخص الفصل الأول	23
الفصل الثاني: عموميات حول سياسة التشغيل في الجزائر	

المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل 24

المطلب الثاني: أنواع سياسة التشغيل 29

المطلب الثالث:أسس وأهداف سياسة التشغيل 29

المطلب الرابع: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل 31

المبحث الثاني: إنعكاسات وفعالية سياسة التشغيل بالجزائر 33

المطلب الأول : الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل و آلية تنفيذها 33

35

المطلب الثاني: برامج و آليات التشغيل في الجزائر

المطلب الثالث: تحديات و معوقات سياسات التشغيل في الجزائر 40

ملخص الفصل الثاني 45

الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.وكالة أدرار

44

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة أدرار

44

المطلب الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

المطلب الثاني: تطور تمويل المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم 47
وتشغيل الشباب أدرار

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل المقاولاتية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل 52
الشباب

المبحث الثاني:إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 55

المطلب الأول: أهم مؤشرات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 55

–المطلب الثاني: مناقشة أهم النتائج. 61

ملخص الفصل الأخير 69

خاتمة 70

قائمة المراجع والمصادر 72

الملاحق 75

الملخص العام 79

قائمة الجداول:

الرقم اسم الجدول الصفحة

01 توزيع المشاريع على حسب قطاعات النشاط 49

02 تطور حصيلة عدد المشاريع الممولة للفترة (2000-2015) 57

03 عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 58

04 تطور الحصيلة الإجمالية التمويل الثنائي والثلاثي بولاية أدرار خلال الفترة(2011-2015) 59

05 عدد المشاريع الممولة حسب الجنس 61

06 تطور الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية أدرار خلال الفترة (2008-2013 63

07 جدول رقم (07 -03) يمثل حصيلة سوق الشغل لوكالة الولائية التشغيل أدرار 67

قائمة الأشكال:

الرقم إسم الشكل الصفحة

01	تصنيف المشاريع الممولة حسب القطاعات 2010 إلى 2013	50
02	توزيع المشاريع حسب القطاعات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ancej) وكالة أدرار لسنة 2016	51
03	نسبة التمويل حسب القطاعات	52
04	تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة (1998-2015)	58
05	عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2011-2015)	59
06	يوضح نسب التمويل الثنائي و الثلاثي	60
07	يوضح عدد المؤسسات المصغرة الممولة حسب القطاعات الذكور	62
08	تطور توزيع المشاريع حسب القطاعات	62
09	إحصائيات المشاريع الممولة حسب القطاعات	64

1- تمهيد:

تعرف مختلف دول العالم مشاكل اقتصادية واجتماعية تعيق سيرورة تقدمها واستقرارها, وتعد البطالة واحدة من بين هذه المشاكل, فهي ظاهرة عالمية تعاني منها معظم النظم الاقتصادية, وذلك بالنظر لأثارها السلبية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، الأمر الذي جعل منها محل اهتمام الحكومات التي بذلت جهوداً من أجل إيجاد الحلول العامة المناسبة التي من شأنها أن تعمل على خفض معدلات البطالة. ولمكافحة هذه الأخيرة لابد من إيجاد حل لمعضلة التشغيل بصفة عامة، هذه المعضلة التي أصبحت تمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها مختلف البلدان المتقدمة عامة والنامية خاصة وهذا ما تفرضه النسب المرتفعة لهذه الشريحة الاجتماعية(الشباب) بحيث يتضح لنا صعوبة هذا الأمر بعدم وضوح واستقرار منهجية التشغيل المتبعة والتي غالبا ما تتأثر بالتقلبات السياسية والاقتصادية من جهة وبسبب هشاشة وضعف الاقتصاد من جهة أخرى، وهيمنة القطاع العام على الخاص وهذا ما يعلل انتهاج سياسة التشغيل و تدابير وضعتها الدولة ترمي إلى تشغيل الشباب العاطل للحد من ظاهرة البطالة وتحسين الوضع الاقتصادي وكذا الاجتماعي.

وعليه بنينا الدراسة على الإشكالية الممثلة في السؤال الرئيسي الموالي:

ما مدى فعالية التجربة الجزائرية لسياسة التشغيل من الحد من البطالة ؟

ومن هذا الإشكال الرئيسي تتفرغ منه التساؤلات التالية:

- ما هي البطالة؟ وأسبابها؟
- ما أهم آليات التشغيل في الجزائر؟
- فيما تتمثل الأبعاد الرئيسية للتشغيل؟

2- الفرضيات:

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن إعتماد الفرضيات التالية:

- البطالة هي حالة عدم العثور على عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه.
- هناك عدة آليات للتشغيل تسعى للحد من البطالة وتحقيق النمو و التنمية الاقتصادية.
- أبعاد التشغيل هي اقتصادية، ومنها إجتماعية، وتنظيمية وهيكلية

3- مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن من باب الصدفة وإنما هناك عدة اعتبارات دفعتنا لذلك منها:

الأسباب الذاتية: الرغبة وفضول الاطلاع على بعض الإحصائيات قصد إثراء معارفنا وتطوير هذا المجال من الدراسة مع الأهمية التي اكتسبها موضوع المشاريع الممولة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب.

الأسباب الموضوعية: تتجلى أهمها في القيمة العلمية للموضوع محل الدراسة, وقصد التعرف على التجربة الجزائرية للحد من البطالة وأهم السياسات للتشغيل المنتهجة في الجزائر.

4- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في أنه من البحوث القليلة المهتمة بهذا الموضوع مع توضيح كيفية معالجة البطالة وهذا باعتبارها ظاهرة تشكل خطورة حالة كثرتها ومنتشرة في غالب دول العالم.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات في الإشكالية بالإضافة إلى:

- إبراز دور ومساهمة السياسة التشغيلية في الحد من البطالة؟
- تبيين دور السياسات التشغيلية(ANCEJ) في خلق واستحداث فرص العمل
- التعرف على الأسباب التي جعلت الوكالات والسياسات كحل امثل للحد من البطالة
- توضيح دور(ANCEJ) والمشاريع الممولة عن طريقها في مجال تحقيق التنمية من خلال استحداث مناصب الشغل التي تساهم في توفيرها.
- إظهار واقع البطالة في الجزائر ولبراز أثر الدولة في إمتصاص البطالة.

6- حدود الدراسة:

- مكانية: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –أدرار–
- زمانية: اخترنا أن تكون خلال 2011–2016 وذلك لتميز الفترة بالتغير الذي أحدثته المؤسسات والمشاريع الممولة من طرف الوكالة(ANCEJ)على معدلات البطالة من خلال استحداث مناصب شغل.

7- منهج الدراسة:

للوصول إلى هدف البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة ضمن الأسئلة الفرعية تمت الدراسة بالاعتماد على منهج التحليل الإحصائي إضافة إلى المنهج الوصفي.

8- الأدوات المستخدمة:

لتطعيم موضوعنا إعتمدنا على المراجع المتاحة التي تتناول جوهر البحث والمتمثلة في الكتب والرسائل الجامعية, والملتقيات, ومواقع الانترنيت لإثْراء البحث بالإضافة إلى اعتماد تحليل الجداول الإحصائية.

9- أقسام الدراسة:

ولدراسة موضوع الإشكالية والتحقق من الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول يخص الجانب النظري ويحتوي على مفاهيم عامة حول البطالة و تحته ثلاث مباحث, والفصل الثاني تحدثنا فيه عن سياسة التشغيل وفيه ثلاث مباحث

والفصل الأخير يخص عرض دراسة حالة في الجانب التطبيقي ويتضمن مبحثين.

10- صعوبات الدراسة:

- عدم توفر بعض المراجع الحديثة والجوهرية في المكتبة الجامعية بخصوص الموضوع.
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات الدقيقة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية وعدم تجانسها.

تمهيد

تعرف مختلف دول العالم النامية مشاكل اقتصادية واجتماعية تعيق سيرورة تقدمها واستقرارها، وتعد البطالة واحدة من بين هذه المشاكل، فهي ظاهرة عالمية تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وذلك بالنظر لأثارها السلبية على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية, الأمر الذي جعل منها محل اهتمام الحكومات التي بذلت جهوداً من أجل إيجاد الحلول المناسبة التي من شأنها العمل على خفض وتخفيف من حدتها، وفي نفس الوقت الرفع من مستوى التشغيل للنهوض بالقطاع الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم البطالة

تكتسح ظاهرة البطالة مختلف المجتمعات، فهي ليست حكر على الدول النامية فقط بل حتى المتقدمة، إلا أن هناك اختلاف في درجات حدة البطالة وذلك بأجود أسباب خاصة بكل دولة، وسنعالج في هذا الفصل مختلف التعريفات التي عرفت هذ الظاهرة وأنواعها .

المطلب الأول : تعريف البطالة

تعرف البطالة على أنها حالة عدم العثور على عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه، و بالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل.

لقد أختلف العديد من الأقتصاديين حول تحديد مفهوم موحد للبطالة، فمنهم من يعرف البطالة على أنها الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون ، و لكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل. و يرى بعضهم الآخر أن البطالة تمثل اختلالاً بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين و بين فرص العمل المتاحة التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل و رغبتها فيه.

كما يجمع الأقتصاديون و الخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه ، كل من هو قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد.[1]

ويمكن تعريفها كذالك على أنها ،كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون ان يتمكن من إيجاده.[2]

إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل[3]، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها

كما تعرف منظمة العمل الدولية(OIT):العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. [4]

---

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عدد ،6الكويت، ،1997ص، 110.

[2] المرسي كمال الدين عبد الغني،**الحل الاسلامي لمشكلة البطالة** ،الاسكندرية، مصر ،دار الوفاء ،ط1، 2004،ص11.

[3] سوزان حسن أبو العينين،" **الفقر في الدول العربية**"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد 4، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 115 .

المفهوم الرسمي للبطالة يتمثل في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستوى الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور.[5]

فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية.

إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها عدم امتهان أي مهنة وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل أي انه لابد من إعطاء الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية .[6]

بإثراء التعريف السابق يمكن أن نتخذ الحالات التي لا يمكن فيها اعتبار الأفراد العاطلين عن العمل فيما يلي :[7]

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة البحث، لذا فقد تخلو عن عملية البحث عن العمل، ويكون عددهم كبير خاصة في حالة الكساد الدوري .
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت دون إيرادتهم في حين أنهم يمكنهم العمل كامل الوقت.
- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بسبب كالمرض وغيرها من الأسباب .
- العمال الذين يعملون أعمال أضافية غير مستقرة وذات دخل منخفض وهم من يعملون لحساب أنفسهم .
- الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا على التقاعد .
- الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم
- الأشخاص المالكين للثروات والمال القادرين على العمل إلا أنهم لا يبحثون عنه

---

[4]فهد عبد العزيز، **البطالة والأسباب والطرق المعالجة**، السعودية، 2004، ص44 .

[5]نجا علي عبد الوهاب، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية– تطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص03.

[6]بولقواس ابتسام،اليات مكافحة البطالة، [على الخط]،متاح على،David Begg et autres، Macroéconomie، Dunod ، 2e édition، Paris،1999.، pp:213-214، 2017/04/05، 18:15.

[7]–نفس المرجع السابق ،ص ص15–16.

الأشخاص العاملين وهم دائمين البحث عن أعمال أخرى أفضل وعليه يتبين انه ليس كل من لا يعمل عاطل و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن العمل يعد ضمن دائرة البطالة.[8]

وانطلاقا مما سبق نستخلص تعريفنا الخاص أن البطالة تطلق على كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ولايجد فرص العمل المطلوبة وليس له مورد رزق.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر . وكذالك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة فإن ذالك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة .

فهناك عدة أنواع من البطالة التي في البلدان الصناعية والرأسمالية ومن هذه الأنواع نذكر مايلي:

1)-البطالة الدورية أو الموسمية:

تعادل البطالة الموسمية، الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح، وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.[9]

من المعلوم أن النشاط لاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاد الرأسمالي لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة بل تنتاب هذه النشاط فترة صعود وهبوط دوري ويطلق على حركة تقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاثة أو عشر سنوات.
مصطلح الدورة الاقتصادية التي لها خاصية التكرار والدورية وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول. و المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج يتجه فيه حجم الدخل و الناتج والتوظف نحو التزايد إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش، وبعدها مباشرة ويبدأ الانتعاش ويتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى .
ورغم أنها لا توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لها فان جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة ومتشابهة، بمعنى انه لو توقع احد الاقتصاديين أن اقتصاد بلد ما

---

[8]- بولقواس ابتسام،مرجع سبق ذكره، ص 16.

[9]- بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2003، ص 380.

سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد فانه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي: [10]

- سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح، وسوف تزداد نتيجة لذالك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهرومنزلية، وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال بخفض حجم إنتاجهم، فان الدخل القومي الإجمالي سوف يهبط و يهبط معه الإنفاق الاستثماري.
- سينخفض الطلب على العمل، و سيأخذ هذا الانخفاض في البداية، شكل خفض ساعات العمل ثم في مرحلة التالية تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة .
- مع هبوط حجم الإنتاج سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة و ستنخفض نتيجة لذالك أسعار كثير من السلع، على أن الأجور وأسعار المنتجات الصناعية التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد .
- ستتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد، وستهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وسيسيطر التشاؤم لدى المستثمرين، وسينخفض الطلب على القروض من الجهاز المصرفي وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة .[11]

أما مرحلة الانتعاش أو التوسع أو الرواج فيمكن القول أن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا في حالة الكساد، وما يهمنا في هذا الخصوص هو أن نلحظ أن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة، وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة فقد رأينا أن من أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة، وان من أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة، وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية .[12]

2)-البطالة الاحتكاكية :

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.[13]

والمشكلة الأساسية هنا أنا البحثين عن العمل وأصحاب الأعمال التي تتوفر لديهم فرص العمل، يبحث كل منهم على الأخرى عن طريق إعلانات الصحف، اتصالات المباشرة بمكاتب التوظيف وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية أو لينقصها لدى الطرفين .

ومن الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض ،أي افتقاد الصلة أو حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرض هذه الوظائف.

---

[10] رمزي زكي، المرجع نفسه ،ص ص 23-24 .

[11] نفس المرجع ص24.

[12] رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره، ص25.

[13] جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دارالمريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999،ص 202.

من المحتمل انه لو توفرت هذه المعلومات لدى الطرفين أن تنخفض المدة التي يتعطل فيها العامل بحثاً عن العمل، وان تقصر الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوافر له المعلومات المطلوبة . وربما تكون فرص العمل الشاغرة تكفي هؤلاء الذين يبحثون عن العمل، وربما تكون مؤهلاتهم تتوافق مع متطلبات هذه الفرص الشاغرة .[14]

يشير هذا النوع من البطالة إلى هؤلاء العاملين الذين ينتقلون من عمل لآخر أو من مشروع لآخر ، وربما يتضح هذا المثال أكثر من العمالة التي تعمل في تركيبات المصانع الجديدة من ذوي التخصصات في هذا المجال [15].

فان السبب الرئيسي هو نقص المعلومات، وبتالي فإن انشأ بنك قومي أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد البحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانات المتاحة بسرعة .

ويرى عدد أخر من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقات البحث عن العمل، وهي النفقة التي تقاس بالدخل المفقود ونتيجة للتعطل وتكاليف الانتقال والمقابلات النشر في الصحف، ويعتقد هؤلاء أن نظام إعانة البطالة يلعب دورا مؤثرا في خفض كلفة البحث عن العمل، ومن ثم يسهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية . فهم يعتقدون انه مع وجود هذه الإعانة التي غالبا ما تكون معفاة من ضرائب الداخل، يميل العاطل إلى بذل وقت أطول في البحث عن العمل، ومن ثم يتزايد عدد من يعتبرون داخل دائرة البطالة الاحتكاكية.[16]

ولهذا ينادي هؤلاء بأن فرض ضرائب الدخل على إعانة البطالة، وتقليل المدة الزمنية التي تعطى فيها هذه الإعانة من شأنها أن تقلل من هذا النوع من البطالة .[17]

3)-البطالة الهيكلية :

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد، ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.[18]

كما تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملـة و هيكل الطلب عليها.[19]

---

[14] رمزي زكي ،مرجع سبق ذكره،ص25.

[15] –أحمد ماهر ،**تقليل العمالة** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،طبعة 2000،ص ص352–353.

[16] رمزي زكي ، المرجع نفسه ، ص26.

[17] نفس المرجع، ص26.

[18] – المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة**، الجزائر ،2001، ص 24.

[19] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول سنة 2006**، الجزائر ،2007، ص 39 .

أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات . أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في السوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة.[20]

و بالتالي هذا النوع من البطالة يحدث نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها و ظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار. [21]

فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معنية من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعة التي كانوا يعملون فيها وظهور طلب على نوعيات معنية من المهارات التي تلزم الإنتاج سلع معنية لصناعات تزدهر. فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب . وفي هذه الحالة يصعب على الأفراد العاطلين عن العمل أن يجدوا بسهولة فرصة عمل، لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوفرة لديهم. وفي الوقت نفسه، يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة. أي أن هنا تواجه حالة فائض طلب في سوق عمل أخرى ويظل هذا الاختلال قائماً إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب ولعل ما لحق بعمال مناجم الفحم في خمسينيات وستينيات هذا القرن مثالاً دقيق على طبيعة البطالة الهيكلية الناجمة عن تغيير هيكل الطلب.

ففي هذه الفترة أغلقت كثير من المناجم الفحم في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر لطاقة، مما أدى إلى ظهور جيش من البطالة من عمال المناجم في هذه الآونة، في الوقت الذي من الممكن فيه أن يجدوا فرصة عمل أخرى في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها، مما أجبرهم على ترك هذا لاماكن والرحيل إلى أماكن أخرى بحثًا عن العمل أو لتعلم مهارات جديدة .

كذالك من الممكن للتكنولوجيات أن تؤدي إلى بطالة هيكلية. والمثال الواضح على ذلك هو أن ارتفاع درجة هيكلة العمليات الإنتاجية وظهور (الربوت) أو الإنسان الآلي في صناعة السيارات، قد أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج.

فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكليا، خاصة إذا كان الحصول على وظائف جديدة ربما سيتطلب منهم إما الرحيل إلى أماكن بعيدة، تتوافر فيها هذه الوظائف، أو إعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة. وعموما سيحتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى يمكن الحصول على هذه الوظائف .

كما أن البطالة الهيكلية من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل .ومن أمثلة ذالك دخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرا .ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية، وما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من الناحية أخرى. كما أن الشباب

---

[20] رمزي زكي،مرجع سابق ،ص26

[21] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل تجربة الجزائر**، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 234.

كثيرا ما يغيرون أعمالهم، وغالبا ما تكون لديهم الراغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم والعودة مرة أخرى إلى قوة العمل.وعلى ذالك تكثر بينهم البطالة الهيكلية بدرجة اكبر من وجودها بين الكبار[22].

لقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد و الذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ا ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.[23]

. وهذا هو محادث، على سبيل المثال، في صناعة الملابس الجاهزة والصناعة وتجميعي الأجهزة الالكتروني، وصناعات السيارات وبناء السفن، ولعب الأطفال، المنتجات الكيميائية إلى أخره.

فكثيرًا من هذه الصناعات هاجرة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع في هذه البلاد، تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة طويلة المدى.[24]

4)-البطالة السافرة والبطالة المقنعة:

يقصد بالبطالة السافرة ، حالة التعطيل الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى

ولهذا فهم في حالة تعطل كامل أي لا يمارسون أي عمل، و يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية . ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة و نوع البطالة والظروف الاقتصادية . وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في حالة الكساد الدوري. وعادة ما يحصل العاطل على إعانة البطالة وأشكال أخرى من الإعانات . أما في البلدان النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطال، وبسبب غياب برامج الحكومية والضمانات الاجتماعية.[25]

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل و لا يشغلون أية وظائف ، و بالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا ، و إنتاجيتهم صفرا[26]

كما يقصد بها كذلك وجود أعداد من الأشخاص مستعدة للعمل و لا تجد فرصا للتشغيل داخل المؤسسات الاقتصادية .و تحدث نتيجة لقصور الطلب على الأيدي العاملة و خاصة في القطاعات الإنتاجية (غير الزراعية) كالصناعة و بعض الخدمات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة[27]

---

[22] رمزي ذكي ،مرجع سبق ذكره،ص27.

[23] المجلس الاقتصادي الوطني وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ،الجزائر، 2006،ص37.

[24] رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة" ، مجلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني لثقافة والفنون والادب،،ع 6 ، الكويت 1997،ص26.

[25] رمزي ذكي،مرجع سبق ذكره، ،ص26.

[26] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها**، الدار الجامعية الإسكندرية،2005،ص17.

[27] -محمد علاء الدين عبد القادر ،**البطالة** ،دار منشأة المعارف الإسكندرية ، طبعةالاولى، 2004،ص16.

5)-البطالة المقنعة :

أم البطالة المقنعة فالمعنى المراد بها هو، تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض .فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدوا من الناحية الظاهرية ،أنها في حالة عمل ،أي

أنها تستغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج ، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات .وتقليديا، كانت البطالة المقنعة توجد بها من الفائض نسبي للسكن يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة ثم انتقال هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد، بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات و المعاهد العليا، طمعا في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى، وبحيث أصبحت من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد اقل من العمالة

البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية[28]

6)-البطالة الاختيارية:

هي حالة تعطيل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما تقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل، إما تخلي عن العمل وتفضيله وقت الفراغ (مع وجود مصدر لدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى، وظروف عمل أحسن.فقرار التعطيل اختياري، لم ولم يجبر عليه صاحب العمل . [29]

7)-البطالة الإجبارية:

فهي حالة التي يستعطل فيها العامل بشكل إجباري، أي من غير ايرادته . وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي طرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا التوظيف رغم بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائدة. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية. وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على نحوها.

المطلب الثالث: أسباب تفشي البطالة

1 . إخفاق خطط التنمية الاقتصادية

حيث يرجع ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية و الصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية

---

[28] رمزي زكي مرجع سبق ذكره ص27.
[29] رمزي زكي ،مرجع سبق ذكره، ص28.

إلا إذا توافرت لها من أنواع الحماية. و ما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و فشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل تفاقم أزمة البطالة بها.

إن ما نبرزه في هذا المقام هو بعض الجوانب التي تعيق تقدم مخططات التنمية الاقتصادية في هاته الدول، حيث تبين هذه العقبات جانبا آخر من مساوئ الوضع الذي تواجهه الدول العربية نتيجة

تأخرها في سلم التقدم الاقتصادي ، و التي يمكن تحديدها وفقا للنسق الموالي:

. فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية

. تبعات تنفيذ برامج الخوصصة.

. إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي. [30]

2 . نمو قوة العمل

أصبحت أغلب الدول العربية تتحمل عبئا كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة خصوصا بين الشباب و ذوي الشهادات العلمية و التقليل من آثارها السلبية، و ذلك بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة و مستويات مهارتها

إنتاجيتها، الأداء الاقتصادي و التطورات الاجتماعية.أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة . [31]

3 – انخفاض الطلب على العمالة

سواء تعلق الأمر بدول الخليج العربية أو الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية[32]

4– تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة في الجزائر.

---

[30]عقيل فضيلة، تعريف وأسباب البطالة والآثارالإقتصادية،مداخلة حول سياسة التشغيل في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،2004،ص5.

[31]الأخضر عزي، **فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006ص6.

[32] . عاقيل فضيلة ، مرجع سابق، ص5.

– تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار و بالتالي خلق الثروات و فرص العمل .

– استناد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، وضعف الباقي الذي لا يمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

– عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم .

– التزايد السكاني .

– التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال[33].

المبحث الثاني : أثار البطالة قياسها وطرق علاجها

بعد أن تطرقنا إلى تعريف البطالة و مختلف أنواعها عرفنا أنها ظاهرة اجتماعية ولها اثر اقتصادي وسياسة قابلة للقياس ولقياس هذه الظاهرة سنحاول عرض بعض المؤشرات لقياسها.

المطلب الأول قياس البطالة:

عادتاً ما يقاس معدل البطالة كنسبة تعطى بالعلاقة التالية:[34]

معدل البطالة =عدد العاطلين عن العمل /عدد افراد الفئة الناشطة

الفئة النشطة تحتوي على الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذن العناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي:

أ – **العاملون:**هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.

ب –**العاطلون:**هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة.

---

[33] عاقيل فضيلة ،مرجع سبق ذكره،ص6.

[34]نفس المرجع،ص6

ملاحظة :هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة وهي:

•**الأفراد دون سن معينة** :تختلف هذه السن من دولة إلى أخرى فمثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر.

•**الأفراد فوق سن معينة** :هي سن التقاعد وغالبا ما تكون 60أ و 65سنة.

•**الأفراد من فئات معينة** :التي هي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى و طلبة المدارس .

•**الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل** :كربات البيوت مثلا فهم لا يطالبون المجتمع بوظائف.

يتم قياس معدل البطالة في البلدان المتقدمة عن طريق المعلومات الإحصائية التي يقوم بها مختلف مكاتب إحصاءات العمل، ونظرا لصعوبة سؤال كل فرد، يتم القيام بأخذ عينة من العائلات وتحليلها[35].

أ- **فئة "يعمل** ":تضم كل من لهم عمل خلال الأسبوع في الوقت الذي يتم فيه الاستبيان، ويسجل أيضا من يعملون جزئيا حتى لو عملوا ساعة واحدة في الأسبوع.

ب- فئة "لا يعمل :"تضم كل الذين يبحثون عن عمل و مستعدون له في أي وقت وكذلك الذين سرحوا من عملهم بشكل مؤقت وينتظرون العودة للعمل، والذين ينتظرون إلحاقهم في وظيفة جديدة خلال أربعة أسابيع.

ج- فئة "خارج قوة العمل :"كل شخص لا تنطبق عليه شروط الفئة الأولى والثانية يعد من الفئة الثالثة مثل، المتقاعدين، الطلبة في الثانوي والجامعي، ربات البيوت. ...

لكن ليس من السهل دائما قبول صحة معدل البطالة، وهذا بسبب عدم وجود وسيلة للتأكد تماما من صحة ما يقول بعض المتعطلين. بالإضافة إلى وجود أفراد يصنفون ضمن قائمة البطالين وهم غير جادين في البحث عن فرص العمل لوجود نظام الضمان الاجتماعي[36].

المقياس الرسمي للبطالة[37]

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل جهات رسمية كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن :[38]

معدل البطالة = (عدد العاطلين /(حجم العمالة + حجم البطالة)) * 100

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

و تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي :

---

[35]السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ط1 ، 2008، ص ص 32.

[36]شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر**،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر،2005،ص7.

[37]القادر محمد عبد القادر عطية،**النظرية الإقتصادية الكلية** ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ،1996،ص ص310-311.

[38]نفس المرجع،ص311.

1- **العاملون:** إما عمالة مقابل أجر لدى الغير أو عمالة ذاتية في مؤسسة خاصة، سواء طوال الوقت أو لبعض الوقت، مؤقتة أو دائمة، سواء عمالة مدنية أو عمالة في مجالات عسكرية.

2- **المتعطلون:** و يتضمن كل الأفراد الذين لديهم القدرة على العمل و يبحثون عن عمل و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

و يلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة و هي:

-الأفراد دون سن معينة و تختلف من دولة لأخرى؛ ففي مصر يستبعد الأطفال دون 6 سنوات و في الو.م .أ دون السادسة عشر .

الأفراد فوق سن معين أي سن التقاعد و غالبا ما تكون من 60-65 سنة

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

1)- الآثار الاقتصادية

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاد ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة.

وفقًا للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن.بحيث أن إستثمار أموال كثيرة خارج الوطن وعليه لو تم استثمار هذه الأموال في الوطن لتم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاطلة ، والحد من الخسائر السنوية التي تتكبدها الدولة[39].

تزايدت هجرة العقول الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة كل ذلك يؤثر على الإقتصاد الوطني

إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطيله يعني حرمان المجتمع من إنتاجية هذا العنصر لأنه عنصر معطل لا يساهم في العملية الإنتاجية، ثم أن هذا العامل العاطل عن العمل فإنه لا يعود له دخل وبالتالي فإن مقدرته على الإنفاق تكون ضئيلة أو معدومة وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي في المجتمع سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي وندرك تماما ما لانخفاض الطلب الكلي من آثار إنكماشية على الاقتصاد القومي لأن الطلب هو الذي يحفز الإنتاج، فانخفاض الطلب سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج مما سيؤدي إلى تفاقم البطالة .

2) - أما الآثار الاجتماعية فانها تتلخص فيما يلي:

---

[39] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

-الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الإنحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه؛
-الشعور بالنقمة مما يؤدي إلى السرقة والإجرام؛
-القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة؛
-اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة ؛

بالإضافة أن البطالة تعتبر ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، وحتى حينما يحتاج لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج، فإن عملهم هذا وإنتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة. كما أن هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك. نوع آخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للعاطلين، فالحكومات تجد نفسها مواجهة بمشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة كلما وجد متعطلون فقدوا مصادر دخلهم، ولهم هم وعائلاتهم احتياجات أساسية وهنا لابد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة ومبالغ هذه الإعانات كان من الممكن في غير ظروف البطالة أن تذهب لبناء مدارس أو مستشفيات وطرق...الخ، وقد أصبح عرفا سائدا على مستوى العالم أن الحكومات لابد أن تلتزم إنسانيا وسياسيا بإعانة المتعطلين حتى تتوافر لهم فرص العمل.[40]

3)- الآثار السياسية للبطالة:

فالبطالة أدت إلى ارتفاع نسبة الجرائم في أوساط المتعطلين بصفة عامة، و كثرت المقالات أيضا في السنوات الأخيرة عن العلاقة بين الحركات السياسة المتطرفة في البلدان النامية, و معدلات البطالة المرتفعة، و لا شك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي و السياسي، و لذلك فإن الآثار الخطير للبطالة التي تؤدي إلى تعكير هذا المناخ، سوف تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.[41]

كما أن هذه المشكلة (البطالة) من أقوى الأسباب التي أدت إلى ظهور نقابات العمال و التي من أسسها الدفاع عن حقوقهم و حفظ تأميناتهم الاجتماعية و الصحية، و التعليمية، مما جعل لهذه النقابات بعدا سياسيا حتى أصبحت نقابات العمال هي التي تسير سياسة الدولة في بعض الدول، بل أصبحت هي ما يعتمد عليه المرشحون لنيل أعلى أصواتهم و الإمساك بزمام الأمور. [42]

---

[40] هلال سومية، موسوس عفاف ،دور الدولة في معالجة البطالة ،رسالة ماجستير ،تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، جامعة العقيد اكلي محند أولحاج البويرة ،2014.2015 ص21.

[41] عبد الرحمن سيدي احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997.ص307.

[42] جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة و علاجها، اليمامة للنشر و الطبع و التوزيع، دمشق، بيروت، ط1، 2000،ص184.

و بالتالي كان لها السبب المباشر في القيام بعمليات سياسة رمزية، مما أدى إلى إسقاط بعض الحكومات، و خروج العمال في مظاهرات، و التعطل عن العمل ساعات و أيام بل و شهور، حتى يجبروا الحكومة على النزول عند رغبتهم، أو تقيد مطالبهم.

2-3 المطلب الثالث: وسائل علاج البطالة

تختلف طرق معالجة البطالة من دولة إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول للاستخدام الكامل، وهذا لا يعني مجرد الحصول المتعطل عن العمل على فرصة عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه. وإن معالجة البطالة يختلف حسب نوع البطالة، فمثلا البطالة المقنعة يتم الحد منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال على مستوى القطاعات الإنتاجية والمناطق وسحب فائض العمالة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة وهذا بدوره يتطلب قبل كل شيء ضرورة الحد من البيروقراطية التي تمثل وجها خفيا للبطالة المقنعة. أما البطالة الموسمية والهيكلية يمكن الحد منها بإدخال التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية ورفع درجة مهارة العاملين. والبطالة الدورية مرهونة بشكل الأزمة وفترتها الزمنية ولكنها إنعكاس للحالة الاقتصادية، فالوسائل المتبعة في حالة الركود الاقتصادي هي نفسها المؤثرة في الحد من البطالة فمثلا أن زيادة الاستثمارات تفتح آفاقا جديدة أمام العاطلين عن العمل للدخول في صناعات جديدة أو صناعات تم توسيعها أو تجديد رأسمالها الثابت[43].

ومن هنا يتضح أن الحد من البطالة عملية معقدة تتطلب تخطيطا شاملا يصنع مقدمة أهدافه التناسب بين عقدي الإنتاج العمل ورأس المال والتناسب بين مختلف حلقات الاقتصاد الوطني، وهذه المسألة من الصعب على القطاع الخاص القيام بها، ولذلك فإن الدولة يجب أن تتدخل لعلاج أو الحد من ظاهرة البطالة ويمكن علاج البطالة كما اقترحها كينز عن طريقين هما:

1)- السياسة النقدية :أي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير عرض النقود، وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود، حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة .كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود

يترتب عليه خفض سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار، يعني خفض تكلفة الاستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض من معدل البطالة[44].

---

[43] هلل سومية، موسوس عفاف مرجع سبق ذكره ،ص 22.

[44] هلال سمية،مرجع سبق ذكره،ص 23.

2)-السياسة المالية :ان حالة الركود الاقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والإنتاج، ولذا فإن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيداً من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيدًا من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج، ويعني تخفيض ضريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات وإن تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظيف و إنخفاض معدل البطالة. [45]

3)-الدور القانوني و السياسي:

-**الدور القانوني:** صياغة قانون العمل و العمال:

لقد صيغ هذا القانون لحماية العمال، و تأمين الظروف المعيشية المناسبة لهم، و ضمان عدم تعرضهم لأية إجراءات غير قانونية تحد جزءا من حقوقهم، كالتسريح الكيفي و الاستغناء عن خدماتهم.

- بناء قاعدة مادية تقنية و إقامة صناعات رائدة:

إن أي نشاط اقتصادي تقوم به الدولة و تأمل منه البقاء و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لابد أن يقوم على قاعدة متينة و صناعات رائدة تضمن تشغيل أكبر عدد من العمال و توفر مناصب شغل دائمة.

- الدور السياسي:

- منع قدوم الأيدي العاملة من الخارج: على الدولة أن توفر فرص العمل للأفراد الذين يقطنون في إقليمها، و هذا للقضاء على البطالة و من ثم القضاء على الآفات الاجتماعية رغم جلب عمال من الخارج، لأنهم يملكون الخبرة و المهارة، ذلك أن الدولة بإمكانها رسكلة العمال، و هذا بعقد دورات تدريبية.

-تحديد ساعات العمل: عدم تشغيل العمال لساعات عمل طويلة لا تتناسب و النواحي الإنسانية و حاجة الإنسان للراحة بعد قضاء يوم في العمل، و لهذا سنت قوانين تحدد ساعات العمل، يجب أن لا تتعدى 12 ساعة في اليوم الواحد، و هذا حتى لا يضطر العامل لتركه و البحث عن عمل أسهل. [46].

1. **الدور الاقتصادي و الاجتماعي:** و ذلك من خلال:

- إجراء تغيرات على البيئة الهيكلية للاقتصاد القومي حيث أن البطالة مرتبطة بالاقتصاد الوطني، و مستوى تطوره و شكل إدارته، فأي تغير يجب أن يهدف إلى إيجاد فرص عمل أكبر من نسبة الزيادة في عدد السكان.

---

[45] نفس المرجع،ص23

[46] منصف شرفي،**رؤية مستقبلية لمواجهة مشكل البطالة**[على الخط] متاح على الرابط،
htt://www.islamonline.not/arabic/ecomomc/2001/04/article10.sht.ml،18.40/04/04،2017

- التنظيم و التخطيط في المجتمع.
- معالجة البطالة حسب نوعها:

فالبطالة الموسمية يمكن الحد منها من خلال التقدم التكنولوجي و رفع المستوى الفني للعمل[47].

- البطالة المقنعة بتوزيع عادل للعمال على قطاعات الإنتاج المختلفة كسحب فائض العمال من بعض القطاعات، و استخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة.
- البطالة الدورية و نحد منها من خلال التخلص من حالة الركود و ذلك بزيادة الاستثمارات[48]. ووضع برامج للأشغال العامة في أوقات الكساد[49].

- البطالة الاحتكاكية: التقليل منها عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن و شروط الوظائف الخالية و مزاياها و كذلك إذا أمكن الشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلا و هذا يأتي عن طريق النصيحة المقدمة من ذوي الخبرة ذلك أنهم إن أخطأوا في اختيار الوظيفة المناسبة لأول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك و يقومون بالبحث عما يلائمهم.
- البطالة الهيكلية: علاجها لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال، و تأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية المتناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل[50].
- البطالة الإجبارية: و يمكن الحد منها من خلال السياسة الاقتصادية، فالواجب أن تعمد الحكومات إلى السياسات النقدية و المالية التوسعية التي تساعد على خلاصها سريعا من الركود الاقتصادي. و في البلدان النامية يلازم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة، حتى يمكن رفع المعدلات الاستثمارية، و تنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل، مما يخلق فرص متزايدة للعمل. و ينبغي تفادي الاعتماد على التقنيات الحديثة التي ترفع درجة تكثف رأس المال في العمليات الإنتاجية حيث هذا يقلل من الطلب على العمل[51].
- إضافة إلى إتباع إجراءات حكومية تستهدف زيادة الطلب الكلي[52]. كما يمكن تخفيض معدل هذا النوع من البطالة وفقا للمفهوم الكلاسيكي, بتخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض العمالة لتشجيع المشروعات الخاصة على استخدام أيدي عاملة رخيصة.
- و يمكن الحد من البطالة الاختيارية عن طريق نظام المعلوماتية الذي يعطي معلومات عن أماكن العمل التي تناسب المهارات و المؤهلات العلمية للعامل[53].

---

[47] طارق الحاج علي، **الاقتصاد و نظرياته**، دار الصفاء، عمان، 1998، ص 115.

[48] عبد الرحمن سدي أحمد، مرجع سابق، ص308.

[49] راشد البداري، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1971، ص96.

[50] عبد الرحمن سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 308.

[51] عبد الرحمن سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 308.

[52] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص345.

[53] أحمد ماهر, **تقليل العمالة** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية ،2000، ص356.

- باللجوء إلى إتباع سياسات مختلفة كليا مثل تقليل الاستفادة من إعانات البطالة[54] و علاج بطالة قصور الطلب يكون بإتباع سياسة مالية و نقدية تهدف لزيادة الطلب الكلي، و تقليل البطالة، فالسياسة المالية تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية لتنشيط الإنتاج، و خلق فرص عمل جديدة أو تخفيض معدلات الضرائب، مما يزيد الدخل المتاح لدى الأفراد،فيزداد الطلب على السلع والخدمات، و بالتالي ينشط الإنتاج و تزداد فرص العمالة، أما السياسة النقدية فتتمثل في استخدام الأساليب المختلفة لزيادة عرض النقود، مما يؤدي لزيادة الطلب، و بالتالي تنشيط الإنتاج و خلق فرص عمل جديدة، و لكن يلاحظ أن السياسات التوسيعية يجب أن يكون لها حد أقصى معين لأنها تكون مصحوبة بارتفاع الأسعار، مما يخلق مشكلة جديدة، أو يزيد من حدّتها و هي التضخم و بالطبع لا تصلح سياسات توسيع الطلب الكلي لعلاج البطالة الهيكلية و إنما قد تؤدي فقط لزيادة حدة مشكلة البطالة[55].
- المساهمة في توفير فرص عمل للشباب بقطاعات مختلفة بالدولة، من خلال تخفيض سن التقاعد، و هذا يقلل من حدة البطالة الرأسية.* [56]
- محاولة إحلال العناصر ذلت الكفاءة العالية من بين العاطلين محل العناصر ذات الكفاءة المنخفضة من العاملين، مما يقلل من درجة البطالة الرأسية في المجتمع.
- إضافة لما سبق؛ هناك سياسات مختلفة أخرى لعلاج البطالة نذكر منها:
- وضع سياسات تحفيزية لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة، سواء من قبل القطاع الخاص الوطني، أو القطاع الأجنبي، حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة الناجمة عن الزيادة السريعة في السكان, و ارتفاع مشاركة المرآة في العمل[57].
- تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية.
- إقامة نظام اقتصادي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة.
- إعادة النظر في سياسة التعليم و نظم القبول، و بصفة خاصة في الكليات الجامعية و المدارس الثانوية بأنواعها، بتصحيح مسار الطلاب، و توجيهم للمجالات التي تعاني من نقص في القوى العاملة.
- تصميم برامج لمساعدة الشباب على إنشاء مشروعات صغيرة و تعلم الشباب كيفية إدارتها و حل مشاكلها و تسويقها,
- إنشاء مزارع في الصحراء للشباب.

---

[54] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 2003، ص345

.

[55] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003،ص319.

[56]محمد الصغير بابس ،الاقتصاد والاعمال، http://www.shura.gov.sa/arabicsite/majalah/58/derasa.htm
.2017،19:52/04/03،gmt8.27.57

[57] عبد القادر محمد عبد القادر عطية مرجع سابق ص319.

- الاهتمام بالصناعات الصغيرة و التي تقوم على المنتجات البيئية لأغراض التصدير[58], و الاعتماد عليها في البلدان النامية بشكل خاص. و يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية و الأنشطة الصغيرة في خلق فرص العمل، فهذه الصناعات غالبا ما تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل، و لا يحتاج لرؤوس أموال كبيرة، أو خبرة للقيام بها، لذا فمن السهل لكثير من الشباب القيام بها و لكن يجب على الأجهزة الحكومية بأن تحسن معاملة هذه الصناعات و تبتعد عن مضايقتها عن طريق التأمينات و الضرائب، أو تعطيل الموافقات الخاصة بنشاطها، و من جهة أخرى، فإن دعم هذه الصناعات يمنحها أماكن لتقيم فيها نشاطاها و حل مشكلة تمويلها، و مساعدتها في تسويق منتجاتها و في نموها و بالتالي إستعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها[59].
- تشجيع الأفراد على إنشاء المشروعات الخاصة بالإنتاج الحيواني مثل تربية المواشي أو الدواجن أو الصناعات التابعة لها.
- استصلاح الأراضي الصحراوية.
- تبسيط الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض المسيرة و تقليل الفائدة على هذه القروض[60].
- إعادة الخطط و السياسات التي ترتبط باحتياجات السوق لفترات طويلة كما يجب أن تكون هذه الخطط و السياسات ذات رؤية شمولية ترتبط بالسياسات الدولية و العربية.
- التأمين ضد البطالة.
- العمل على المحافظة على النمو الاقتصادي و الاستقرار.
- تشجيع الهجرة إلى الخارج لمدة محدودة لحل المشكلة مع وضع بعض الضوابط، لكي لا تتسرب الكفاءات و المهارات التي تحتاجها الدولة و توفير الظروف المناسبة لإعادة إدماجهم.
- استخدام مناطق صناعية أو مجتمعات صناعية في الدول التي تتميز بوفرة العمل و انخفاض تكلفته[61].

---

[58] محمد الصغير بابس ،الاقتصاد والاعمال، http://www.shura.gov.sa/arabicsite/majalah/58/derasa.htm
.2017،19:55،/04/03،gmt8.27.57

[59] عبد الرحمن سيدي أحمد, مرجع سابق، ص308.

[60] محمد الصغير بابس ،الاقتصاد والاعمال، http://www.shura.gov.sa/arabicsite/majalah/58/derasa.htm
.2017،19:55،/04/03،gmt8.27.57

[61] أحمد ماهر, مرجع سابق، ص357.

خلاصة الفصل

ظاهرة البطالة ظاهرة عالمية، تعبر في مجملها عن التعطل الإجباري أو الاقتصادي في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة، و معرفتها في العمل و الإنتاج.

إلا أن الاختلاف يكمن في تحديد مفهوم العاطل الذي يؤدي إلى صعوبات مفاهيمية في قياس البطالة، إضافة إلى صعوبات إحصائية تتمثل في صعوبة الحصر الدقيق لكل من العاطلين عن العمل و قوة العمل الإجمالية.

و للبطالة أنواع مختلفة منها البطالة الاحتكاكية الناشئة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد، تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الإلتحاق بفرض العمل المتاحة، و تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل، و البطالة الهيكلية الناشئة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد، ترتب عليها إنعدام التوافق بين الأعمال و العمال الراغبين في العمل.

البطالة الدورية الناشئة عن الركود في قطاع الأعمال، و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل؛ و تحدث عند تناقص مبيعات قطاع الأعمال، و إنكماش الناتج القومي، مما يؤدي إلى نقص الطلب على العمل على المستوى الكلي.

بالإضافة إلى أنواع أخرى منها: الموسمية، المقنعة، السافرة.....الخ

تمهيد:

لقد أضحى موضوع التشغيل يمثل تحدياً محوريا للعديد من دول العالم وهاجسا تعمل جميع الدول سواء كانت متقدمة أو دول العالم الثالث أو السائرة في طريق النمو على تجوزها لتحقيق توازن اقتصادي واستقرار اجتماعي، وذالك من خلال انتهاج مجموعة من السياسات، وتطورت هذه المهمة في مجمل البلدان المصنعة والنامية و الصاعدة على غرار الجزائر، وذالك من خلال المساعدة على التوظيف وانتهاج جملة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية و إدارة سوق الشغل وجمع المعطيات حول وضعية هذا السوق، وذالك لرصد وضعية هذا السوق للحد من البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: ماهية سياسة التشغيل:

تحظى سياسة التشغيل في معظم الدول بالأولوية باعتبارها تلعب دورا مهما في تحقيق جملة من الأهداف، و هي ترتبط بعدة قطاعات، منها الاقتصادي، فسياسة التشغيل تجسد السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية العامة، فهي تسعى إلى تحقيق المستوى المعيشي الذي يضمن كرامة المواطن.

المطلب الأول:تعريف سياسة التشغيل

1-ماهية العمل والتشغيل:

يعتبر العمل محور اهتمام الإنسان منذ القدم ، لتثبت الدراسات فيما بعد أنه العنصر الذي تشترك فيه كافة المجالات التي تنظم الحياة اليومية. الأمر الذي جعل له عدة تعاريف ومفاهيم تختلف حسب المجالات التي يشملها، فلم يعد يقتصر على العملية الإنتاجية من المنظور الاقتصادي فقط بل أصبح محل اهتمام الدراسات القانونية والسياسية كذلك. نتعرض لتعريف هذا العنصر فيما يلي[62]:

1-1) تعريف العمل:

يمكن تعريف العمل لغة واصطلاحا كما يلي:

-**لغة** : يعرف العمل بأنه المهنة والفعل، ويقال أعمل فلان ذهنه في كذا وكذا، إذا دبره بفهمه، وأعمل رأيه وآلته ولسانه. والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ، أما العمل فلا يطلق إلا على الفعل الذي يصدر من العامل بفكره وقصده. إذا فالعمل نشاط خاص بالإنسان وحده لأنه يحتاج إلى إرادة وقصد وتدبير وهذا لا يكون إلا بالفكر والعقل الذي يملكه الإنسان[63] .

-**أما اصطلاحا:** نجد للعمل من المنظور الاقتصادي عدة تعريفات نذكر من أهمها [64]:

ونجد العمل عبارة عن نشاط مرتبط بالإرادة الإنسانية فلا يوجد عمل من دون إرادة ولهذا يستبعد كل نشاطات الحيوانات الراقية والتي تمتلك تنظيما عاليا في الدقة كالنمل والنحل التي تعطي خيرات من وصف العمل لكنها لا تمتلك الإرادة والتي تتمثل في قوة العقل والفكر.

- يمكن تعريفه كذلك أنه "كل الجهد اليدوي والذهني الذي يبذل لقاء مكافأة هي الأجر". من هذا التعريف نجد أن ما ينتظر من العمل عبارة عن مقابل أو عائدا وهو الأجر الذي يعد هدف العامل في الجانب الاقتصادي، يوفر له تحقيق متطلباته المختلفة.

- يعرفه كذلك ألفرد مارشال "العمل هو الجهد العقلي والبدني المبذول جزئيا أو كليا لغرض نافع غير التسلية المستمدة مباشرة من العمل" فهو بهذا التعريف يستبعد جميع نشاطات الإنسان التي تبذل من أجل التسلية

---

[62]باسم علاوي عبد الجميلي، مرجع سبق ذكره،ص13

- [63] باسم علاوي عبد الجميلي. **العمل في الاقتصاد الإسلامي**. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان .2006، ص14

- [64]نفس المرجع. ص15إلى.17

واللهو في المفهوم الاقتصادي.

–أما الجانب الاجتماعي للعمل فباعتبار الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش إلا في ظل مجموعته بحيث لا يؤدي عمله بمفرده إلا مع تضافر جهود الآخرين فعمل الفرد يحتاج إلى عمل الجماعة والعكس صحيح، فنجد التعريف الخاص بهذا الباب يرى بأن العمل هو "ذلك النشاط الواعي والاجتماعي معا المتولد من إمكانية التواصل والمساعدة المتبادلة بين أعضاء هذا النوع، وهو الوسيلة التي يؤثر بها الإنسان على وسطه الطبيعي."

– كما نجد تعريفا للعمل من منظور الاقتصاد الإسلامي يضيف لما سبقه من التعريفات الخاصة بالاقتصاد الوضعي صفته الشرعية، نابعة من روح الشريعة الإسلامية ونصوصها فالعمل هو "كل جهد بدني أو ذهني يقصد به الإنسان إيجاد أو زيادة منفعة اقتصادية مقبولة شرعا ، " فيخرج من تعريف العمل في الاقتصاد الإسلامي كل النشاطات التي لا يبيحها الإسلام والتي نهى عنها ولو كانت تحقق أرباحا طائلة .إضافة إلى ذلك يعد العمل في الإسلام فريضة على كل مسلم وإتقانه ركيزة أساسية.

وفي هذا السياق فقد تصدى الإسلام للعاطلين عن العمل ، واعتبر العمل قيمة في حد ذاته ووسيلة لإشباع الحاجات، وأداة للتوظيف والتوفيق بين حاجات الجسد والروح معا، وبالتالي فإن المنهج الإسلامي يمزج التوجيهات الاقتصادية بالعقيدة الإسلامية، فيغرس في الفرد الإيمان بأنه وهو يمارس العمل الاقتصادي إنما يتقرب إلى الله. وعليه فلا يقتصر الأثر على الثمرة الاقتصادية وإنما يضاف لها الثواب الأخروي [65].

– يقول كذلك برودون في مفهوم العمل أن " العمل هو الفعل الذكي الذي يتناول به الانسان المادة، والعمل هو ما يميز الانسان عن الحيوانات في نظر الاقتصاديين. وما رسالتنا على الأرض إلا أن نتعلم كيف نعمل. [66]

– كما ينظر للعمل على أنه الشرط الضروري للحياة البشرية، فهو الذي يلبي حاجات الناس المادية و الروحية ويلعب الدور الأساسي في نسج العلاقات الاجتماعية بين الناس لذلك لا يمكن أن يتوفر عنصر العمل بمعزل عن المجتمع [67].

–وكتعريف أخير يمكن ان نستخلصه من التعاريف السابقة ضمن جملة التعريفات هذه "يعتبر العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم، باعتباره وسيلة الإنسان في سعيه ليكون خليفة في الأرض، و أن يكون

---

[65] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب. **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**. الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2010 ،ص1.

[66] هنري أرفون، **فلسفة العمل**،ترجمة د. عادل العلوا، منشورات عويدات، بيروت باريس. ط 2،ص.5.

– [67] حمو عارف، **مبادئ الاقتصاد**، مطابع الشمس، عمان 1993.ص 1.

جديرا بهذا التكليف الإلهي، كما أنه يعد مصدرا لكل إنتاج وثروة وبفضله تحرر الإنسان من سطوة الطبيعة وهيمنتها، وبواسطته أيضا أقام علاقته الاجتماعية ونمت المجتمعات وازدهرت الحضارات وتفرعت عنه عدة مفاهيم حديثة مثل: التشغيل، تنظيم العمل، العدالة الاجتماعية، البطالة، علاقات العمل...الخ"[68].

1-2) تعريف سياسة التشغيل

تعد سياسة التشغيل من أهم القضايا التي تأخذ اهتماما واسعا في سياسات الدول وذلك لأهميتها ودورها الفعال بالنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية ، وذلك من منطلق اهتمامها بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه، بحيث يكون هذا العمل منتجًا ويتم اختياره بحرية تامة، مع الاهتمام أيضاً باكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها في مجالات العمل بحيث يشغل العامل الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلاته.

-**التعريف الأول:** التشغيل يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964، التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجاً، وأن يختار هذا العمل بحرية و إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.[69]

-**التعريف الثاني :** هي السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة, و تنمية فرص العمل نمو متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق و بهذا ترتبط سياسة التشغيل ارتباطا وثيقاً بذلك العنصر من السكان النشط، بين الذين هم في العمر الإنتاجي سوءا كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل.

وسياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج أو الأجهزة التي أنشئت من اجل إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا أحسن.[70]

-**التعريف الثالث:** و لقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على أنها مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، و كذا تكييف اليد العاملة لتلبية احتياجات الإنتاج، فسياسة التشغيل

---

[68] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره،ص1.

[69] مولاي لخضر عبد الرزاق ،**تقييم سياسة التشغيل في الجزائر**،مجلة الباحث ،العدد10،2012،ص191.

[70] صليحة بوهلال،**وكالة التشغيل الشباب(النتائج و العوائق)** دراسة حالة وكالة التشغيل ورقلة،مذكرة ماستر اكادمي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013/2012،ص14.

هي مجموعة التدابير و الإجراءات التي تضعها و تنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص، من أجل زيادة فرص العمل، أي زيادة معدل التشغيل و ذلك للحد من البطالة.[71]

ويمكنننا مما سبق تلخيص سياسة التشغيل على انها مجمل التدابير والإجراءات والقواعد التي تستعمل لتوفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة ، وفي إعدادها وتكوينها ، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، وكذالك هي السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل، وترتبط ارتباطا وثيقا مع العناصر النشطة من السكان الذين هم في العمر الإنتاجي.

المطلب الثاني: أنواع سياسة التشغيل

ويمكن تقسيم سياسة التشغيل إلى عدة أقسام أهمها .

1-سياسة التشغيل السلبية: وتشمل تحويلات المداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص و الفئات من القوى العاملة مثل إعانات البطالة والتعويض عن التقاعد المبكر.

2-سياسة التشغيل الايجابية:وتشمل مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب وفقا لاحتياجات سوق العمل، والخلق المباشر للوظائف، وإعانات الاستخدام، والأشغال العامة، ومساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم،
وبصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر إيجابية البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل.[72]

3-سياسة تشجيع عمليات التشغيل (سياسة التشغيل النشطة) :

يمكننا تعريف سياسة التشغيل النشطة على أنها سياسات تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة المتاحة ، وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكييف اليد العاملة حسب حاجة الاقتصاد.

4-سياسة التراجع عن التشغيل والحد من الفئة النشيطة

---

[71] غلاب فاتح، ميمون الطاهر، **سياسات و برامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة**،مداخلة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،15و 16 نوفمبر 2011،ص3.

[72] غلاب فاتح، ميمون الطاهر،مرجع سبق ذكره،ص3.

وتعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، والتخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة.[73]

المطلب الثالث:أسس وأهداف سياسة التشغيل:

1)-أهداف سياسة التشغيل: يمكن حصر أهم أهداف سياسية التشغيل وهي كالاتي

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية
- رفع المستوى المعيشي لسكان عن طريق زيادة الدخل للأفراد.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل .
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- استقرار العمل و يقصد به دوام استخدام العامل في عمله و تقليص التغيرات التي تحدث، إلى أدنى حد ممكن[74].

2)- أسس سياسة التشغيل: يمكن إجمال أسس التشغيل فيما يلي:

- **التشغيل الكامل:** ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد و الأشخاص في العمر الإنتاجي والقادرين على العمل و الراغبين فيه و الذين لا عمل لهم .

كما عرف التشغيل الكامل بأنه استعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها العمل .

و قد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122 التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في1964/06/17و التي اعتبرته هدفا أساسي حيث نصت التوصية على ما يلي: توفير العمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عن عمل.

- **التشغيل الإنتاجي:** لقد قرر الميثاق الوطني 1986مايلي:

إن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل بل العمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ انه يؤدي إلى زيادة الثروة للمجتمع، وارتفاع المستوى المعيشي للمجتمع ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجيه التشغيل نحو الأعمال المنتجة وهذا ما تبنته أيضا منظمة العمل الدولية في1964 أن تكون الأعمال المتوفرة أعمالا منتجة .[75]

---

[73] نفس المرجع، ص 03.

[74] شباح رشيد، **ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية-تيارت**،مذكرة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعةابوبكر بلقايد2011-2012،-تلمسان،ص104.

[75] شباح رشيد، مرجع سبق ذكره104.

التشغيل المستمد من حرية الاختيار: يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع الحق في العمل.[76]

المطلب الرابع: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الكريم لكل مواطن، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ماهي أبعاد اقتصادية، ومنها ماهي اجتماعية، ومنها ماهي تنظيمية وهيكلية.

1- **البعد الاقتصادي:** يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية، عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.[77]

2- **البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لا سيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل مايجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما بترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً، وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.[78]

---

[76] نفس المرجع،ص،104.

1. أحمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي حول حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 26-27 أفريل 2009، ص3.

[78] عبد الحميد قومي، **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011،ص5.

3- **الأبعاد التنظيمية والهيكلية:** وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل فيما يلي:[79]

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية،
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط،
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية،
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل،
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل؛
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات؛
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل؛
- بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009؛
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب؛
- تحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج؛
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.[80]

مما سبق يتبين أن سياسات التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية.

---

[79] حمزة عايب ،التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، [على الخط] متاح على www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emplois/2008/OBJECTIFSAXEDUPLAND'ACTION.pdf، 2017/04/05، 20.11 ،ص1.

[80] أحمية سليمان،مرجع سبق ذكره،ص6

المبحث الثالث: إنعكاسات وفعالية سياسة التشغيل بالجزائر

إن تعدد أبعاد وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر، اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيًا . إلى جانب مجموعة من الآليات و البرامج والمخططات العملية لتطبيقها و تنفيذها.

المطلب الأول :الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل و آلية تنفيذها

أولا: بالنسبة للإطار القانوني والتنظيمي يصعب حصر مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية التي تم وضعها وإصدارها بهدف وضع السياسات التي تضعها السلطات السياسية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة، إلا أنه يمكن أن نذكر منها:

– القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل الذي نص في مادته الثالثة على أن": تضمن الدولة صلاحيات التنظيم في ميدان التشغيل[81]

– القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، الذي حددت أهدافه في مادته الأولى والتي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين وتحديد طبيعة ومختلف أشكال المساعدة.

– المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها،التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل، ورصد تفاعلات سوق العمل، يمكن أن نذكر منها[82]:

– تنظيم ومعرفة وضعية السوق الوطنية لتشغيل اليد العاملة وتطويرها.

– تطوير الأدوات والآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل وتقييمها.

– تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل. والمشاركة مع المؤسسات والهيئات المعنية في تطبيق

عمليات التحويل المهني، أو التكوين التكميلي الخاص بتكييف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة.

– المشاركة في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة والجماعات المحلية، وكل مؤسسة معنية وإعلامها بتسيير البرامج المذكورة وانجازها.

– البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائرين في الخارج.

– تطوير مناهج تسيير سوق العمل ، وأدوات التدخل على عرض وطلب العمل وتقييسها.

– متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب، وتنظيم البطاقة الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها.

---

[81] القانون 04-19 ،**المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل**، المؤرخ في 25 ديسمبر 2004-جريدة الرسمية. العدد83 في 2004/12/26 ،ص8

[82]القانون 06-21 ،**المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها**، المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 الجريدة الرسمية ، العدد 80 الصادرة في 2006/12/11ص12

• المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعداة على الإدماج المهني. الذي يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين. إلى جانب تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج التكوين، والتشغيل والتوظيف[83].

• إلى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الأخرى الناشطة في مجال التشغيل إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، و هيئات التنصيب الخاصة.[84]

ثانيا: فعالية وانعكاسات الاقتصاديات والاجتماعية لسياسة الشغل في الجزائر:

تستعمل سياسية التشغيل مختلف الآليات التي تهدف إلى التقليص من البطالة, وتعتبر البطالة احد المكونات والمظاهرة الأساسية للفقر وبالتالي فان انعكاسات التشغيل واضحة على مستوى البطالة ومن ثم الفقر, وفي حقيقة الأمر لا يمكن أن نتحدث عن فعاليات سياسة التشغيل في بلد يعاني من قلة الاستثمارات ومعدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة, ففي الجزائر لقد انعكست سياسة الشغل وبالرغم من أنها ضعيفة على مستوى البطالة والفقر:

انخفاض معدلات البطالة في الجزائر من30 %سنة 1990 الى حدود10% سنة 2014

– تحسن المستوى المعيشي لبعض الأسر الجزائرية

– دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة بما كانت عليه سابقا

– تحسن مستوى التعليم في الجزائر حيث أن توفير الشغل يؤثر بشكل ايجابي على مستوى التعليم في الجزائر ويمكن إرجاع نسبة كبيرة من التسرب المدرسي إلى نقص مداخلي الأولياء وعدم عملهم

–انخفاض مستوى التسرب المدرسي في السنوات الأخيرة (2013–2005) نتيجة انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.

المطلب الثاني: برامج و آليات التشغيل في الجزائر

وقد أنجزت الحكومة أيضا مجموعة من الهيئات و المؤسسات لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت في التطور العددي لهذه المؤسسات ومن أهم هذه الهيئات مايلي:

1 –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) :ومن أهداف الوكالة تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية

---

[83]المرسوم التنفيذي08-126، المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعداة على الإدماج المهني،المؤرخ في 19 افريل 2008،الجريدة الرسمية ، العدد22الصادرة في 30/افريل/2008 ص11

[84] المنظمة بمقتضى المرسوم التنفيذي 07-123 الذي يضبط شروط وكيفيات منح الاعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال و سحبه منها المؤرخ في2007/04/24، ، الجريدة الرسمية،عدد28 الصادرة في 02/ماي/2007 ص 6

للمؤسسات كما تسعى إلى تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار ومحاولة ترقيته ومتابعته.[85]

2 –**الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب(ANCEJ)** تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات كما تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛[86]

جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البطال الموجه للشباب ذوي المشاريع والبالغين بين 19 و 35 سنة، والذي يحدد سقف استثماره بمبلغ 10.000.000 دينار جزائري.[87]

3 –الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC) :ويتكفل بتقديم مساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها، مع التكفل أيضا بتقديم الدراسات التقنية والاقتصادية لهذه المؤسسات والمشاريع؛[88]1

4–صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):ويهدف إلى تسهيل عملية الحصول على القروض لاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توسيعها، تجديد تجهيزات[89]

5–**برنامج MEDA 2** : وهو برنامج ضمن الشراكة الأورو متوسطية ويهدف إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق ، كما يعمل هذا البرنامج على المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛3

بإضافة إلى هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت هي الآخرة في زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عملأهمها:

1 –صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة :وهو يسعى لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من عشرين عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة وذلك لتحسين كفاءتها وتهيئة محيطها بتكيف جميع مكوناته من أنشطة مالية،مصرفية، إدارية4.

2 –**صندوق البحث العلمي و التطوير التكنولوجي:** يعتبر من أهم تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[85]المرسوم التنفيذي 402– **98المتعلق بمهام ANDIرقم 2**، المؤرخ في،20 أوت 2001 ،ص22.

[86]– المرسوم التنفيذي، رقم 77–06 ،**المتعلق بمهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANCEJ**،مؤرخ في 18فيفري ،2006 ،العدد 52،ص12.

[87]وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة ادرار،

[88]مادة – ، 05 **جريدة الرسمية جزائرية**، عدد 44 ،صادر بتاريخ 07 جويلية ،1994 ص6

[89]المرسوم التنفيذي، رقم2– 3 37، **المتعلق بأهداف FGAR**،المؤرخ في 11نوفمبر ،2002ص14.

لترقية تنافسيتها وإدراجها ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي العالمي .

3 –صندوق ترقية الصادرات : استحدث الصندوق الوطني لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، ويقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وترقية منتجاتها والتعريف ا والترويج لها على مستوى الأسواق الخارجية . وتوفر الدولة عبر الصندوق الخاص بترقية الصادرات، مساعدات تقدم لكل مؤسسة وطنية منتجة للخدمات.

–وهناك آليات تعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني، في إطار المرسوم التنفيذي 08–126 مؤرخ في 19 أفريل 2008، والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني. والموجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة، وهو الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة، والذي يهدف إلى الإدماج المهني لهؤلاء الشباب الموزعون على الفئات الثلاث التالية:

– الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

– الفئة الثانية: الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني، أو الذين زاولوا تربصا تمهينيًا.

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

حيث يتم هذا الإدماج بواسطة عقود عمل محددة المدة مدته لا تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى، وينص الجهاز كذلك على عقد التكوين للتشغيل كما ينص على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، إلى جانب تدابير للحث على البحث عن التكوين المؤهل.

ومن جملة الآليات والبرامج المعتمدة لتنفيذ سياسات الدولة في مجال التشغيل، نذكر مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة الذي صادقة عليه الحكومة في أفريل سنة 2008، والذي يشكل سبعة محاور مترابطة بعضها ببعض الهدف منها الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، وفي نفس الوقت تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل. ولتحقيق هذين الهدفين الرئيسين يقترح مخطط النشاط مايلي:[90]

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب العمل،
- ترقية سياسة محفزة على خلق مناصب الشغل اتجاه المؤسسات.

[90] حمزة عايب، مرجع سبق ذكره،ص3.

وتعتبر هذان الآليتان المتكاملتان لمخطط النشاط الآليتين الأساسيتين لعملية تحسين مستوى عروض العمل في البلاد، وهو ما يمكن استخلاصه من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا السياق، لاسيما من خلال تحديد إستراتيجية صناعية والانطلاق في تطبيقها، إلى جانب إقرار تحفيزات جبائية وشبه جبائية لفائدة المؤسسات الإنتاجية القائمة وتلك المنتظر قيامها في إطار الاستثمارات المنتجة، وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS وترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتيسير الإدماج في عالم الشغل.[91]

هذه الإجراءات ترمي من خلالها الحكومة إلى تكييف الطلب على التشغيل والمؤهلات مع حاجيات سوق العمل، بهدف الوصول تدريجياً إلى توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل، وهو يمكن مختلف القطاعات من المساهمة في تحقيق هدف التوافق من خلال تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.[92]

اضافة إلى ماسبق يوجد أربعة آليات أخرى ضمن مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة لا تقل أهمية عن سابقتها وهي:

- ترقية التكوين المؤهل لتسهيل الإدماج في عالم الشغل.
- إصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل.
- متابعة ومراقبة تقييم آليات تسيير سوق العمل.
- إنشاء و وضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.[93]

هذه المحاور الأربعة وإن لم يكن لها علاقة مباشرة مع مستوى العرض والطلب، إلا أنها عناصر أساسية في تسيير سوق العمل من حيث أنها تساهم في تصحيح الاختلالات وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين عروض العمل والطلبات، إلى جانب أنها تضمن تكافؤ الفرص بين كل المواطنين في سعيهم للحصول على الشغل، وتساعد على معرفة سوق العمل معرفة أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات، وكلها أدوات ضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط النشاط.[94]

---

[91] أحمية سليمان، مرجع سبق ذكره، ص6.

[92] أحمية سليمان، مرجع سبق ذكره، ص6.

[93] حمزة عايب، مرجع سبق ذكره، ص2 ،

[94] أحمية سليمان، مرجع سابق ذكره، ص7

إلى جانب المحاور السابقة نجد كذلك محور ترقية تشغيل الشباب، والذي يشكل محوراً هاماً من مخطط النشاط، وهو يكتسي أهمية خاصة ويشكل موضع اهتمام كبير من قبل السلطات العامة عبر كافة دول العالم.[95]

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الجديدة لمخطط النشاط لترقية تشغيل الشباب ومكافحة البطالة تعتمد أساساً على ما يلي:

– دعم ترقية الشغل المأجور: لقد تمت ترجمة ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الشبكة الوطنية للتشغيل (ANEM) بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ويتمثل الهدف المرجو إليه في رفع النسبة السنوية للتوظيف المستمر من 12% إلى 33%، ومن جهة أخرى يولي اهتمام خاص لحاملي الشهادات والذين هم بدون وظيفة.[96]

إن جهاز الإدماج المهني يتضمن ثلاثة أنواع من عقود الإدماج الهادفة، إلى جانب عقد عمل مدعم إلى ما يلي: [97]

- دعم أكثر لفائدة المستخدمين للتحكم في تكلفة التشغيل.
- التحفيز على التشغيل من خلال تقاسم تكاليف الأجور مع المستخدم.
- إدراج نظام عقود التشغيل/التكوين ينتهي بتوظيف دائم للشباب، وتتحمل ميزانية الدولة بنسبة 60% من مصاريف التكوين في حدود ستة أشهر على الأكثر.
- تعديل فترة الإدماج في البرامج حسب القطاعات القانونية،
- تأسيس تحفيزات جبائية وشبه جبائية لفائدة المستخدمين مقابل التشغيل،
- تطبيق إجراءات خاصة اتجاه الشباب القاطنين بالأحياء المعوزة عن طريق تسهيل توظيفهم في نشاطات وأعمال ذات منفعة عامة،
- الحث على البحث عن تكوين مؤهل عن طريق إعطاء منحة.[98]

---

[95] حمزة عايب،مرجع سبق ذكره، ص2 ،

[96] نفس المرجع، ص8،.

[97] نفس المرجع ،ص8

[98]

ويتضمن الجهاز الجديد الذي أنشئ في 19 أفريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة للإدماج المهني ثلاثة عقود للإدماج:

1)-عقود إدماج حاملي الشهادات: هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة من حاملي الشهادات العليا والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، ويستفيد الشباب حاملي الشهادات من متابعة تهدف إلى تحفيز إدماجهم الدائم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وهيئات الإدارة العمومية على أساس عقد الإدماج، بينما تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي. ومن جهة أخرى، يضمن المستخدم تأطير الشباب حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين في الوسط المهني والسهر على تقييمهم. أما بالنسبة لفترة الإدماج، فهي سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي.[99]

2)- عقود الإدماج المهني: موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة، خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، أو الذين تابعوا تكويناً مهنياً، والذين قيم عددهم بـ 797.000 حسب الديوان الوطني للإحصائيات؛ أي 4% من مجموع البطالين. وبالنسبة لفترة الإدماج، فهي سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي والخاص.[100]

3)- عقود التكوين والإدماج: هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل وبدون تكوين، حيث يتم وضع الشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل ولا تكوين في مختلف ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط أو في تكوين لدى الحرفيين المؤطرين. أما بالنسبة لفترة الإدماج فهي سنة قابلة للتجديد.[101]

المطلب الثالث: تحديات و معوقات سياسات التشغيل في الجزائر

- من ابرز التحديات التي توجه الحكومة الجزائرية في هذا المجال أي في مجال التشغيل العمل غير المنظور أي وهو البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل, أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال للعديد من الشباب الذي عادة

---

[99] عبد الحميد قومي، **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،15-16 نوفمبر 2011،ص9.

[100] عبد الحميد قومي،مرجع سبق ذكره،ص9.

[101] حمزة عايب،ص ص16،15، بتصرف

ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال, سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور, أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل, وفي غياب أو ضعف الهيئات الرقابية.[102]

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية، نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية. كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي تسرب من المدرسة مبكراً، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة.

وقد ارتفعت ممارسات العقود المحددة المدة في الجزائر على سبيل المثال، من 10.8% سنة 1987، إلى 32 % سنة 1997. ولا زال مستمراً في الارتفاع إلى الآن، لاسيما أمام غياب الرقابة، أحياناً وضعفها أحياناً أخرى.

– ومما يزيد من تعقيد أمر التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة، ويصعب من مهمة الهيئات والمؤسسات المكلفة بتوفير فرص العمل، ما يتعلق بعدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996. بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%) التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس لإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب. إلى جانب عدم الانسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

– وكذلك الذي يعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي تقوم البلاد للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة

[102] نفس المرجع ص16.

الحتمية عند تخرجهم. وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة، من جهة. ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة، المتخصصة منها والعامة، من جهة ثانية. والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة. حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني. وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

– وهناك **تحدي** والمتمثل في الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، ونقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب. هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، في علاقاتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص، نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيشها الشباب العربي، والجزائري بصفة خاصة في تلك البلدان.

ضعف وعدم تكيف برامج وآليات التكوين والتعليم العالي في الجزائر مع سوق العمل ومتطلبات سوق العمل،أي تكيف آليات وبرامج التكوين والتعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل أو العمل في الجزائر.هذا ما جعل المتخرجين من الجامعات ومراكز التكوين عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.

اعتماد سياسة التشغيل في الجزائر اعتماد كلي على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الاقتصادي الذي يعتبر المستوعب الأكبر للبطالة في أي بلد، مما خلق البطالة المقنعة في القطاع العمومي.

سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل والأيادي البيضاء، هذه العقود التي أقصاه أربع سنوات على ابعد تقدير، مما يوحي بانخفاض نسبة البطالة.

_ارتفاع النمو السكاني وخريجي الجامعات والمعاهد العليا في الجزائر من سنة إلى أخرى.

– معوقات نجاح سياسات التشغيل

تعتبر حجم المعوقات التي تواجه نجاح سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في ميدان تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة، وذلك للاعتبارات التالية:[103]

1)– إن الشريحة الأكبر في المجتمع الجزائري هي من فئة الشباب، حيث تمثل هذه الفئة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار

[103] أحمية سليمان، مرجع سبق ذكره،ص8

التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية؛ نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية. كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي لفضته المدرسة مبكراً، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة 3.2% سنوياً، أي ما يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنوياً، مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

2)- العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤرة استغلال فاحش للعديد من الشباب الذين عادة ما يكونون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية، من جهة، وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل والعمل المؤقت من جهة أخرى.

3)- عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996 بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%) التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب. إلى جانب عدم انسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

4)-عدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب مع الاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الإجبارية عند تخرجهم؛ وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة من جهة، ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة المتخصصة منها والعامة من جهة ثانية، والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة. حيث لا توجد مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

5)- الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب. هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، في علاقاتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص، نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيشها الشباب العربي، والجزائري بصفة خاصة.

وأمام كل هذه التحديات والمعوقات السلبية التي كثيراً ما أعاقت نجاح سياسات التشغيل، تبرز مجموعة الآليات والبرامج والمخططات التي وضعتها البلاد كتحد إيجابي لمواجهة أثارها السلبية، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال إحدى آليات مواجهة هذه التحديات نظراً لهشاشة البنية الاقتصادية التي بدأ يعرفها النسيج الاقتصادي في السنوات الأخيرة؛ حيث لم تعد هناك مؤسسات صناعية كبيرة متكاملة على غرار ما هو موجود البلدان الصناعية الكبرى؛ إذ أصبح اللجوء إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات الحرفية، والخدماتية، لاسيما تلك التي تعمل في مجال المقاولة الثانوية لصالح المؤسسات الصناعية الكبرى أو لفروعها في الجزائر، أحد الحلول الأقل تكلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي من جهة، وإحدى الوسائل التي تضمن من خلالها التخفيف من حدة البطالة المتزايدة في هذه البلدان من جهة أخرى، لاسيما في أوساط الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة.

خلاصة الفصل:

إن الشيء الذي أصبح يميز سوق الشغل في الجزائر، هي انتشار ظاهرة البطالة وتوجه نسبة معتبرة من الجزائرين نحو النشاط الغير رسمي. فلم تكن معدلات البطالة تتجه نحو الانخفاض أو الاستقرار عند مستويات منخفضة إلا في بداية الألفية الثالثة (سنة 2004 بنسبة تقدر ب17.7%)، ويمكننا أن نستخلص فيما يتعلق وضعية سوق العمل في الجزائر ، يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

- إن العمالة الجزائرية المشتغلة تعتمد بشكل كبير على الفئات الشابة التي لا تتعدى 35سنة.
- هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة، حيث نجد أن نسبة كبيرة من العمالة تتركز في القطاع غير الإنتاجي (الخدمات)
- انخفاض نسبة العمال الأجراء الدائمين، مع تزايد النشاطات غير الرسمية.
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة، حيث نجد نسبتها الكبيرة عند الشباب.
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق، حيث تتركز في الوسط الريفي.
- طول مدة البطالة مع ارتفاعها في الوسط النسوي 2004.

تمهيد:

سعت الجزائر من خلال المخططات التنموية الجديدة التي تبنتها وشرعت في تمويلها وانجازها منذ سنة 2001 إلى تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي وذلك لتدارك التأخر في التنمية الناتج عن الأزمة الاقتصادية و المالية و السياسية والأمنية التي مرت بها وذلك لبعث الاستثمار والنمو الاقتصادي من جديد،إذ كان هناك إجماع حول ضرورة الاستثمارات العامة لفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة .في إطار هذه البرامج تم وضع مجموعة من الهياكل والأجهزة التي تسعى إلى دعم الأهداف التنموية وخاصة فيما يتعلق بالتشغيل والقضاء على البطالة والفقر، من بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, تعمل هذه الأخيرة على تسهيل عملية الاستثمار للشباب البطال وذلك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب، وتقييمها بالإضافة إلى تمويلها الذي يأخذ أشكالا مختلفة وصولا إلى إنشاء مؤسسات قابلة للتكيف مع البيئة ومنتجة لمنتجات وخدمات موجه للسوق المحلية أو الدولية، كما تساهم في امتصاص البطالة.

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة أدرار

سنتطرق إلى تقديم الوكالة وعرض مهامها وبعض التفصيل على التمويلات الممنوحة للمستفيدين وطريقة التعامل معها.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر في ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة، وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية، كما تتمثل أهميتها في إنشاء مؤسسات مصغرة التي تؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

-استحداث فرص عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، المحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية، المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني. فالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة عمومية، مكلفة بتشجيع ومرافقة الشباب البطال الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم، خلال كل مسار إنشاء وتوسيع المؤسسة وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، إضافة لتقديم أشكالا متنوعة من الدعم المالي معنويا وفنيا.

1-1-تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها فروع جهوية ومحلية.[104] منها فرع أدرار الذي تم فتحه في 1998/08/20ويقع مقره بالمركز التجاري أمراد ويحتوي علي 05 ملحقات هي:

*1- ملحقة أدرار: توجد بمقر الفرع (الولاية القديمة) ؛

*2- ملحقة تيميمون: مقرها المقاطعة الإدارية تيميمون بمقر مفتشية العمل؛

*3 -ملحقة رقان: مقرها وسط مدينة رقان؛

*4- ملحقة أولف : مقرها مدينة أولف؛

[104] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 1996،ص:12

*5- ملحقة برج باجي مختار : مقرها المقاطعة الأدارية برج باجي مختار؛

2-1 -مسار دراسة المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل التنمية المحلية:

يتم تمويل المشروع عبر الوكالة بعد المرور بجملة من الخطوات تتمثل في ما يلي:

-الخطوة الأولى: المحادثات الجماعية (التوجيه).

وفيها يتم لقاء الشباب الذين يملكون روح المقاولاتية، من خلال جلسة مع مستشار الوكالة لتزويدهم بمعلومات حول مهام الوكالة وكذا توضيح بعض الخطوات إنشاء المشاريع المتبعة في إطار الوكالة بالإضافة إلى محتوى الملف التسجيل و كيفية إيداع ملفاتهم.

-الخطوة الثانية: إعداد الملف الأولي لصاحب المشروع.

يتضمن ملف التسجيل ما يلي :

1. شهادتان أصليتان للميلاد .
2. شهادة الإقامة.
3. شهادة عدم الإخضاع للضريبة.
4. شهادة الخبرة العلمية أو شهادة فلاح أو شهادة مدرسية وذلك حسب النشاط المختار.
5. طلب خطي موجه لمدير فرع الوكالة (يوضح طبيعة النشاط ومكانه).
6. شهادة إعفاء من الخدمة الوطنية إذا كان سن الشاب يتراوح ما بين19-20سنة.
7. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(المبلغ خارج الرسم).[105]
8. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(مبلغ التأمين بكل الرسوم).

- الخطوة الثالثة: مراجعة الملفات.

تقوم الوكالة بمراجعة الملفات المدفوعة من حيث مدى مطابقتها مع الشروط الموضوعة والتأكد من أن هذا الشاب الذي يبحث عن المقاولاتية وذلك من خلال حصول الوكالة على شهادة عدم الانتماء (من طرف الصندوق للضمان الاجتماعي للإجراء CNAS أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS)

- الخطوة الرابعة: تقييم الملف.

[105] مقابلة مع، (رحموني)، مصلحة مرافقة المشاريع،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، 2017/04/04.

1: المحادثة الفردية: فيها يتم مناقشة أصحاب الملفات بشكل فردي مع الإدارة للتأكد من مهارات الشاب وتحضيره نفسيا للقاء لجنة المناقشة من حيث إعطائه معلومات عن اللجنة وكيفية المناقشة والأسئلة المتوقعة طرحها عليه.

2: اللجنة المحلية والمالية: أسست هذه اللجنة من طرف الوالي لاتخاذ قرار موافقة أو رفض أو تأجيل(إعادة النظر)الملفات.

-الخطوة الخامسة: التكوين القانوني للمؤسسة.

بعد موافقة اللجنة تقوم الوكالة بتكوين المؤسسة قانونيا من خلال حصول الشاب على سجل تجاري، أو بطاقة حرفي، أو بطاقة فلاح وذلك حسب طبيعة النشاط الممارس بالإضافة إلى حصوله على البطاقة الجبائية.

-الخطوة السادسة: فتح حساب بنكي.

يتم تحويل الملف إلى البنك بعد الاشتراك في صندوق ضمان القروض وذلك للحصول على موافقة مبدئية من طرف البنك لمنح القروض.بعده يتم فتح حساب بنكي للشاب لإيداع مساهمته الشخصية كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية تقدم الوكالة للشاب كل من الاعتماد، شهادة الانخراط في صندوق الضمان ودفتر الشروط، وفي نفس الوقت يتم إيداع نسبة مساهمتها في الحساب البنكي للشاب.

وكمرحلة أخيرة ينقل الملف (الاعتماد شهادة الانخراط في صندوق الضمان، دفتر الشروط) إلى البنك لتودع هي الأخرى نسبة مساهمتها في الحساب.ثم يخضع الشاب لتكوين في مجال نشاط مشروعه وتختلف المدة من نشاط.[106]

1-3- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تكلف الوكالة بالمهام التالية:[107]

- تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد .

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات

---

[106] مقابلة مع، (رحموني)، مصلحة مرافقة المشاريع،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، 2017/04/04

[107] المادة06، المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003،المعدل والمتمم للمرسوم رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي،الجريدة الرسمية، ع 54،2003، ص ص 6-7

المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

– تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

وبذلك تكلف على الخصوص بما يأتي :

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.

– تحدث بنكًا للمشاريع المفيدة اقتصادياً واجتماعياً.

– تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

– تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية، يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج لتكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.حتى تؤدي مهامها بفعالية، يمكن أن تقوم بما يلي:[108]

تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى، وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها، تطبق كل تدبير يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة .

المطلب الثاني: تطور تمويل المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأدرار

إن المتتبع للتحوّلات الاقتصادية التي شهدتها معظم دول العالم في أواخر القرن الماضي، يلاحظ أن هناك توجهاً كبيراً نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية ناتجة عن

[108] نفس المرجع السابق،المادة06،المرسوم التنفيذي رقم 03-288

تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع وقدرتها على استيعاب وتشغيل نسبة هامة من اليد العاملة، والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الترابط الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما يفسر التزايد المستمر في عدد هذه المشاريع، حيث تشير الإحصاءات بأنها تمثل نحو 90% من إجمالي المشاريع في معظم اقتصاديات العالم، وتساهم بحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشغل حوالي 60% من إجمالي القوى العاملة

2-2 الأنشطة المدعمة والأكثر إقبالا والتي تمولها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

1)-النشاط الفلاحي: نظرا لاتساع المساحات القابلة للاستصلاح بولايتنا ,تعطي الوكالة أهمية كبيرة لتنمية قطاع الفلاحة وذالك عن طريق منح امتياز لاستصلاح الأراضي وإعادة التشجير وحماية الوحدات وتربية النحل و البقر و الغنم و الإبل و الدواجن و الأرانب ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا القطاع إلا انه يبقى اقل إقبالا مقارن بقطاع الخدمات.

2)-النشاط الصناعي :تسعى الوكالة الى تطوير الصناعات الصغيرة والتقليدية التي التي من شانها ان تساهم في نمو النشاط الاقتصادي وتوفير مناصب شغل كما تساهم في التخفيف من حدة الفقر والاقصاء

و التي نصنفها في النقاط التالية :

3)-الصناعة الغذائية : صنعة العجائن، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية ، الشكولاطة والمرطبات ، البوظة تحميص ورحي القهوة تعليب السمك ، تبريد اللحوم البيضاء.

4)-الصناعات التقليدية : النسيج والزرابي التقليدية الطرز التقليدي الرسم الحرير القطيفة والزجاج ادوات الزينة,الفخار المنتجات المصنوعة بالزجاج ، النقش على الخشب.

5)- صناعة الألبسة:الألبسة الجاهزة ،خياطة الملابس نسج الملابس، الحياكة صنع الأغطية المنزلية, (عدة والسرير المفروشات) .

الصناعات الجلدية : الأحذية والنعال التقليدية والقراب.

6)-النشاط الخدماتي :ويتمثل في تقديم خدمات الإعلام إلي والحلاقة والتجميل، الأكل السريع تصلي المركبات ومختلف التجهيزات وكذالك في الصحة (عيادة الطبيب طبيب الآسنان)، وتقديم خدمات النقل (سيارة أجرة نقل جماعي للمسافرين)، مكتب الدراسات.

7)-الأشغال العمومية : أشغال البناء، أشغال متعلقة بالمباني كالكهرباء والدهن السباكة، النجارة ومضخات الاسمنت.[109]

الجدول رقم (1-3)توزيع المشاريع على حسب قطاعات النشاط

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-ancej- بأدرار	قطاعات النشاطات	من الإنشاء حتى2010	سنة2011	سنة2012	سنة2013	العدد الإجمالي
	حرفـــي	155	9	45	75	284
	صناعة	61	51	60	23	195
	خدمات	688	246	181	280	1395
	أشغال عمومية وبناء	97	133	174	69	473
	فلاحة	26	58	96	129	309
	المجموع	1027	497	556	576	2656
	عدد مناصب الشغل	2830	989	1446	1637	6394

ومن خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي وفرتها هذه النشاطات فهي كالتالي:

منذ تأسيس الوكالة سنة 1998 الى سنة 2010 وفرت 2830 منصب شغل و في سنة 2011 وفرت 989 منصب عمل، كذالك لسنة2012 فلقد وفرت 1446 اما بالنسبة لسنة 2013 فقد احدثت 1637 منصب

[109] مقابلة مع، (رحموني)، مصلحة مرافقة المشاريع،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،2017/04/05

شغل وهذا نتيجة لزيادة الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة مثل الإعفاءات الضريبية ومنح قروض بغير فائدة والامتيازات المالية.

الشكل رقم: (3-1) تصنيف المشاريع الممولة حسب القطاعات 2010 إلى 2013

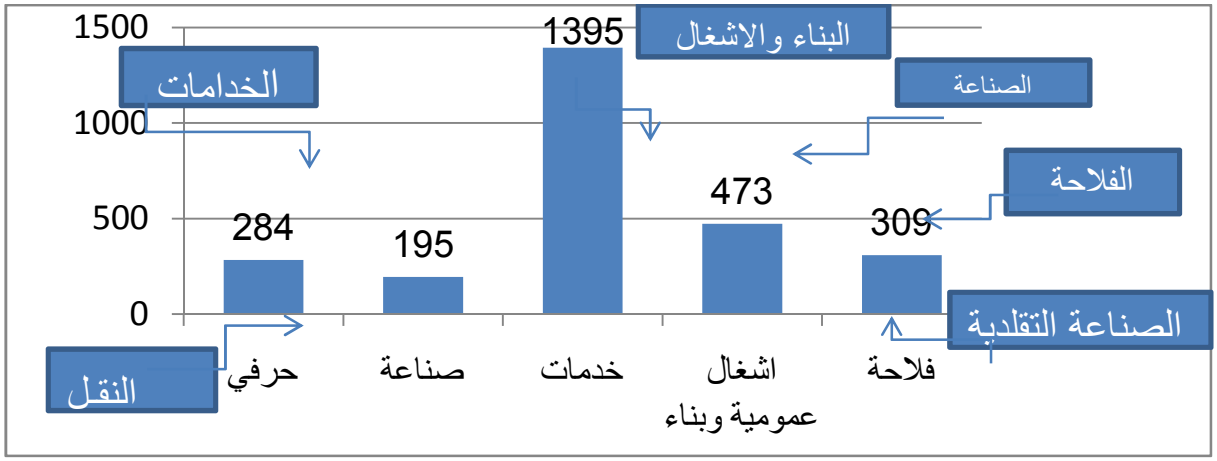

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول أعلاه

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قطاع الخدمات يمثل اكبر تمويل برصيد 1395، وذلك لان اغلب الشباب في المنطقة يميلون إلى قطاع الخدمات . ثم يأتي الأشغال العمومية في المركز الثاني برصيد473 وذلك لان الولاية عرفت نموا ملحوظ في السنوات الأخيرة، خاصة عند ارتفاع أسعار البترول ، أما في المركز الثالث تأتي الفلاحة ب309 وذالك لان الدولة أولت أهمية بالغة لهاذ القطاع لامتصاص البطالة وقدمت امتيازات وتسهيلات لكل من يرغب في الاستثمار في هذا القطاع، أما ما قبل الأخير يأتي قطاع الحرف الذي حقق نسبة تمويل لابأس بها لما تتوفر المنطقة من صناعة تقليدية معتبرة، وسهولة الحصول على المادة الأولية، في الأخير يأتى قطاع الصناعة الذي حقق أدنى نسبة تمويل ويرجع ذلك لطبيعة المنطقة.

الشكل(2-3) توزيع المشاريع حسب القطاعات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ansej)وكالة ادرار لسنة 2016

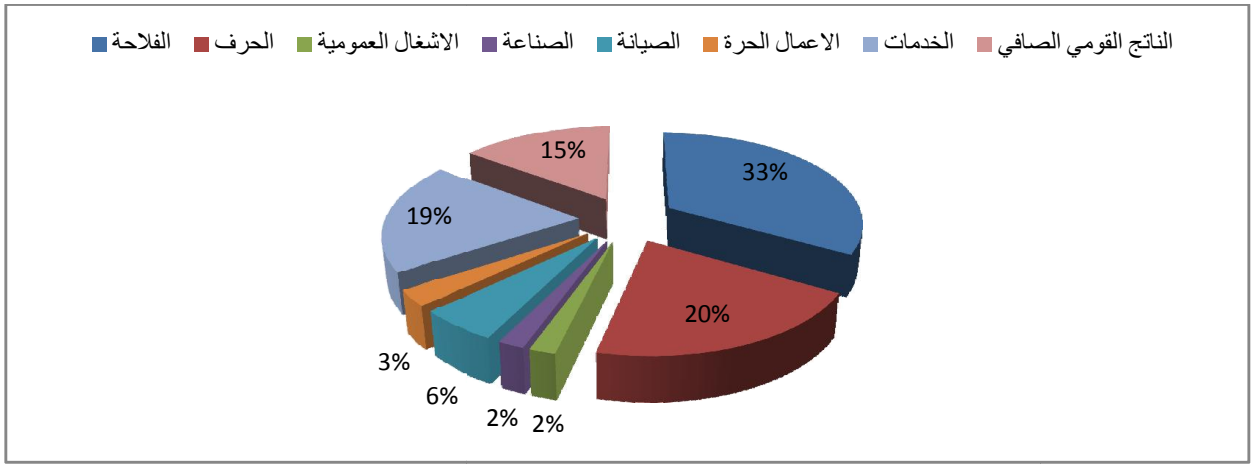

المصدر :من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة أدرار

من خلال الدائرة النسبية يتضح أن القطاع ألفلاحي والحرف والخدمات والاشغال العمومية هي تمثل أعلى نسبة استفادة من خدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ancej بنسبة33 %و20 % 19 %و15%على التوالي نظرا لطبيعة الاقتصاد المحلي للمنطقة الذي يعتمد على قطاع الخدمات واهتمام الحكومة بدعم و استصلاح الأراضي الفلاحية في المنطقة

أم الصناعة والأشغال العمومية تتميز بالضعف بنسبة 2% فقط وذالك لان المنطقة لا يوجد بها عدد كبير من المصانع .

كما أن هناك قطاع الصيانة بنسبة قدرة ب 6% والأعمال الحرة ب3%.

الشكل (3-3): نسبة التمويل حسب القطاعات.

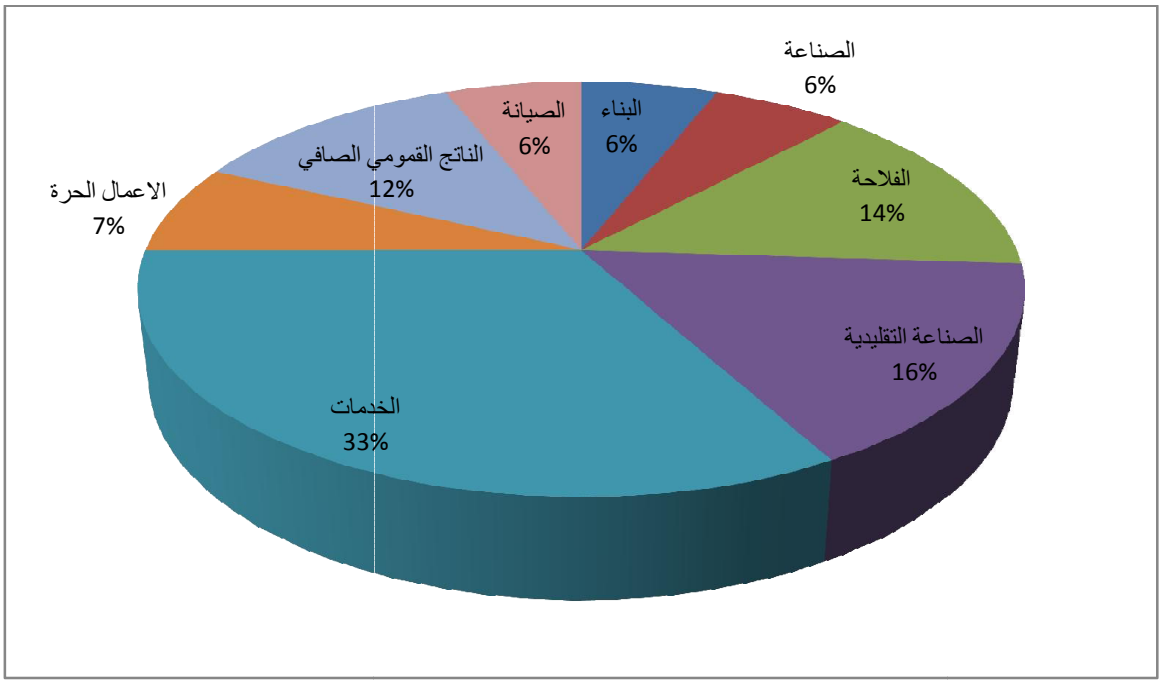

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الجدول:(3-3)أعلاه نقول أن نسبة المشاريع الممولة من طرف الوكالة بداية بنشاطي البناء والتشغيل والصناعة، يمثلان اصغر نسبة تقدر ب 6% ويرجع ذلك إلى التحديات الكبيرة مثل الخبرة المهنية والاحتكار الكبير من طرف أصحاب رؤوس الأعمال الكبيرة، أما الثانية نتيجة لقلة الرغبة وشبه انعدام الطلب على المنتجات المحلية إضافة إلى ارتفاع أسعارها، والمنافسة من طرف السلع الأجنبية، أما بالنسبة لنشاط الفلاحة يمثل نسبة 14% وهي نسبة لا باس بها، إذ تعتبر من بين الأنشطة المعول عليها بالنسبة للدولة فهي النشاط الأكثر إنتاجية وحصولها على مثل هذه النسبة نتيجة للتحفيذات المقدمة للمقاولين، مثل عقد الامتياز للأراضي الفلاحية، أما بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، والتي تمثل 16% وذالك لتوفر وسهولة الحصول على المواد الأولوية وبساطة استخدام آلات الإنتاج، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فنلاحظ أنه قد احتل صدارة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل لشباب، وهو الأكبر نسبة بمقدار 33% وهذا النسبة تتماشى مع النمو الكبير لهذا القطاع خاصة في السنوات الأخيرة وهذا نتيجة لتعدد المستثمرين وقلة المخاطرة وكذا تعدد مجالات المقاولة فيه،وهذا ما يعكس الاتجاهات العامة للمستثمرين التي تفضل هذا النشاط.

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل المقاولاتية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

اتخذت الجزائر إجراءات جديدة تزيد من استقطاب الشباب البطال الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة نحو الوكالة، يتوقع أنها ستمكن إنشاء 50.000 مؤسسة مصغرة سنويا

من بينها: 35.000 مؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و15.000 في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. ومن هذه الإجراءات[110]:

- التخفيض الهام في حصة مساهمة المبادر والتي كانت تشكل عائقا أمام الشباب من أوساط اجتماعية بسيطة، حيث يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار المراد إحداثه

أو توسيعه ويحدد حسب المستويين الآتيين:

1)- **المستوى الأول:** 1 %من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن خمسة (5) ملايين دينار جزائري أو يساويها.

2)- **المستوى الثاني**: 2% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يفوق هذا الاستثمار خمسة (5) ملايين دينار ويقل عن عشرة (10) ملايين دينار أو يساويها.

- رفع مستوى القروض بدون فائدة بحيث يتراوح حسب كلفة الاستثمار لإحداث أو توسيع الأنشطة ويحدد حسب المستويين الآتيين:

المستوى الأول: 29 %من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل المبلغ الإجمالي للاستثمار عن خمسة 5 ملايين دينار جزائري أو يساويها.

[110] وثائق الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب،وكالة ادرار

المستوى الثاني: 28 %من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يفوق المبلغ الإجمالي للاستثمار خمسة 5 ملايين دينار جزائري ويقل عن عشرة 10 ملايين دينار جزائري أو يساويها.

- رفع مستوى التخفيض في نسب فوائد قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك والمؤسسات المالية، يحدد هذا التخفيض على النحو التالي:

80 % من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية.

60 % من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى.

عندما تكون استثمارات الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع في ولايات الهضاب العليا والجنوب ترفع معدلات التخفيض تباعا إلى 95 % و 80 %من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية.

- سيكون الإجراء الأخير مرفوقا بمنح تأجيل لمدة ثلاث 3 سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي بدلا من سنة واحدة، وتأجيل لمدة سنة واحدة لتسديد الفوائد التي كانت تدفع دون تأجيل، قصد تحسين القدرة على تسديد القروض البنكية.
- قرض إضافي غير مكافأ للشباب حاملي شهادات التكوين المهني، بمبلغ يقدر بخمسمائة ألف(500.000) دينار لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات: الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات، يمنح فقط ، عندما يلجأ الشاب صاحب المشروع إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.
- قرض إضافي غير مكافأ، للشباب حاملي شهادات التعليم العالي، للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية طبية ولمساعدي القضاء وللخبراء المحاسبين ولمحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة التابعة لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري. لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض غير المكافأ مليون(1.000.000) دينار.
- قرض إضافي غير مكافأ، للشباب أصحاب المشاريع بمبلغ يقدر بخمسمائة ألف(500.000) دينار، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، يمنح فقط في مرحلة إحداث النشاط.
- اعتماد حكم قانوني إلزامي يضمن بموجبه مخطط أعباء للمؤسسات المصغرة ومنح شهادة التأهيل والتصنيف المهني درجة 2 للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة والصندوق: يهدف الإجراءان لتمكين المؤسسات المصغرة من الحصول على مخطط أعباء يضمن لها الاستمرارية والنمو، وذلك من خلال إدراج أحكام في قانون الصفقات العمومية.
- اعتماد نظام جبائي تدريجي، يطبق بعد فترة الإعفاء على المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار الوكالة والصندوق : العودة التدريجية الجبائية يمكن توزيعها على ثلاث سنوات بهدف زيادة قابلية استمرار المؤسسات من خلال وتيرة جباية متدرجة تسمح للمستثمر بالتعود على الإجراءات الجبائية وتفادي المرور المفاجئ إلى نظام الجباية الكامل.
- تعزيز صناديق ضمان القروض لطمأنة البنوك: منها قرار رفع رأسمال صندوق الضمان، وقد اقترح دمج الصندوقين في صندوق واحد يكلف بتغطية الأخطار الناجمة عن فشل المشاريع في إطار الوكالة والصندوق.

ولتفعيل هذه الإجراءات يجب القيام بما يلي:

دور الدولة يتمثل في سن القوانين الفعالة والمشجعة،و توفير الموارد الضرورية للأشخاص المعنيين خاصة الناجحين منهم، إضافة للتكوين العام والتكوين المهني وتشجيع البحث والتطوير والحصول على المعارف في مجال المقاولاتية.

ثم يأتي دور المدارس التي تشجع في تكويها تطوير قدرات وقيم المقاولاتية. كما تقدم نماذج ناجحة

في هذا الميدان، وأن الفشل ليس عيبا وإنما طريق للنجاح. ودور إعلامي, من خلال تقديم النماذج الناجحة محليا ووطنيا وعالميا, وتقديم يد المساعدة للتكوين.

وأخيرا دور المتعاملين الاقتصاديين؛ من خلال التوجيه، التشجيع، الاعتناء ببعض المقاولين من خلال الحاضنات.

- ترسيخ المقاربة المعرفية للأسر المنتجة, والتركيز على محاولة إعطاء صورة واضحة على المقاولة النسائية والطريقة النظرية التي تؤسس عليها مشروعات الأسر المنتجة
- تشجيع المبادرة الفردية في المجتمعات والعمل على تكريم وتحفيز الناجحين والسائرين في طريق النجاح وغرس روح المبادرة ونشر روح المقاولاتية بين الأفراد
- توفير جو المنافسة في السوق المحلية وذالك بالتقليل من إغراق السوق بالسلع الأجنبية.
- تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأدنى التكاليف.
- التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر المرافقة، بهدف توجيه التنمية إلى القطاعات الأكثر أهمية.
- وضع اتفاقيات مع مختلف الجامعات ومراكز التكوين المهني تهدف إلى تفعيل وسائل إعلام الوكالة في هذه المؤسسات.
- العمل على تكوين أعوان هيئات المرافقة في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات الصغيرة, الاستقبال مبادئ دراسات الجدوى وإنشاء المشاريع، الجانب الإداري وجانب التسيير المؤسسات.
- العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل لتسهيل عملية إنشاء المؤسسات.
- توجيه المشاريع الجديدة المنشأة، في مختلف الفروع حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها.
- توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات، وتشجيع التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.
- تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة وتوسيعها في كافة المناطق.
- العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية في وتسهيل الإجراءات مع البنوك.

- إعادة النظر في نسبة القرض الممنوح بدون فائدة وفي معدلات الفائدة الممنوحة من طرف البنوك والعمل على منح القروض بدون فوائد.
- تشكيل لجان محلية تظم ممثلين عن مختلف الفاعلين في عملية إنشاء المؤسسات على غرار مجلس التوجيه على مستوى المديرية العامة، لزيادة التنسيق وتسهيل إجراءات الإنشاء.

المبحث الثاني:إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

سنعرض أهم مساهمات الوكالة الوطنية لدعم الشباب في تمويل مشاريع التنمية المحلية من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات

المطلب الأول: اهم مؤشرات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

-المؤشر الأول: حصيلة عدد المشاريع الممولة للفترة (2000-2015).

نحاول توضيحه من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم(2-3): تطور حصيلة عدد المشاريع الممولة للفترة (2000-2015).

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المشاريع الممولة	42	11	52	54	88	108	74	70	178	190	497	556

2013	2014	2015
576	633	268

المصدر :إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أدرار.

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (4-3) تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة (1998-2015).

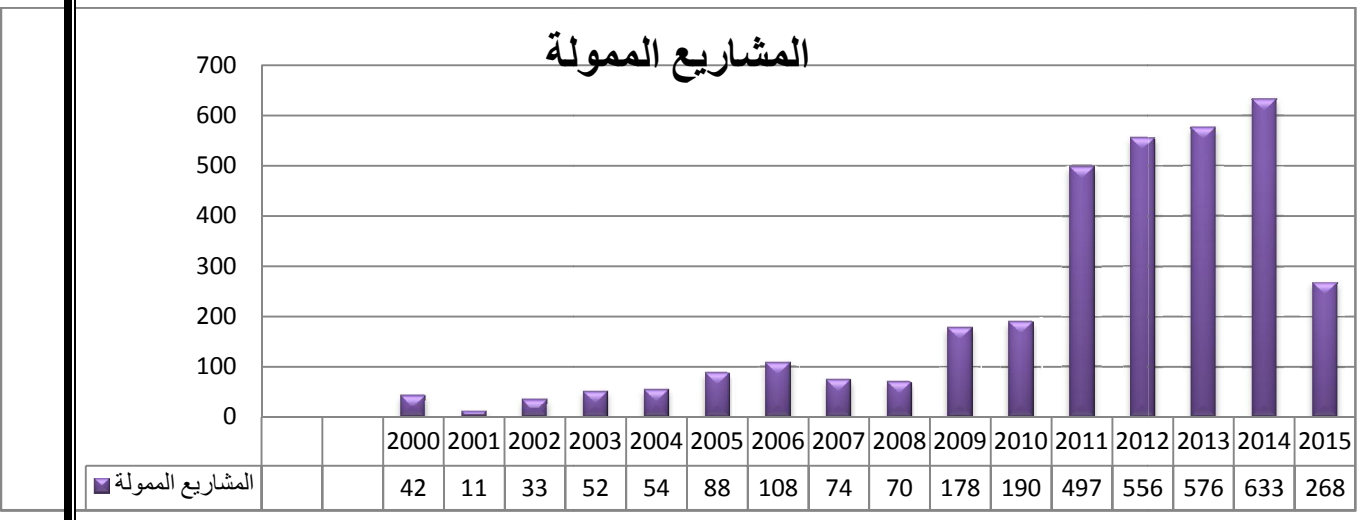

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة كانت قليلة وهذا من تاريخ إنشائها الى2010 ، وهذا راجع إلى قلة الموارد المالية، وعدم وعي المجتمع المحلي في ذالك الفترة حيث كانت عدد المشاريع الممولة منحصرة بين 11و190موسسة مصغرة.

أما في فترة (2014- 2011) شهدت ارتفاع كبير حيث وصلت في2011 إلى 497 مؤسسة، وفي 2012 وصلت الى556 مؤسسة وفي 2013 وصلت الى576 وفي 2014 وسبب هذه الزيادة هي التعديلات التي تقوم بها الحكومة من اجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدلات الفائدة. ولكنها في2015 شهدت انخفاضا ضائلا وهذا بسبب الأزمات المالية التي شهادتها الجزائر في تلك الفترة.

-المؤشر الثاني: عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

اعتمادا على الإحصائيات التالية نبين:

الجدول (3-3) يبين عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد مناصب الشغل	991	1445	1633	1806	703

المصدر :الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أدرار.

المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5-3) عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (20011-2015)

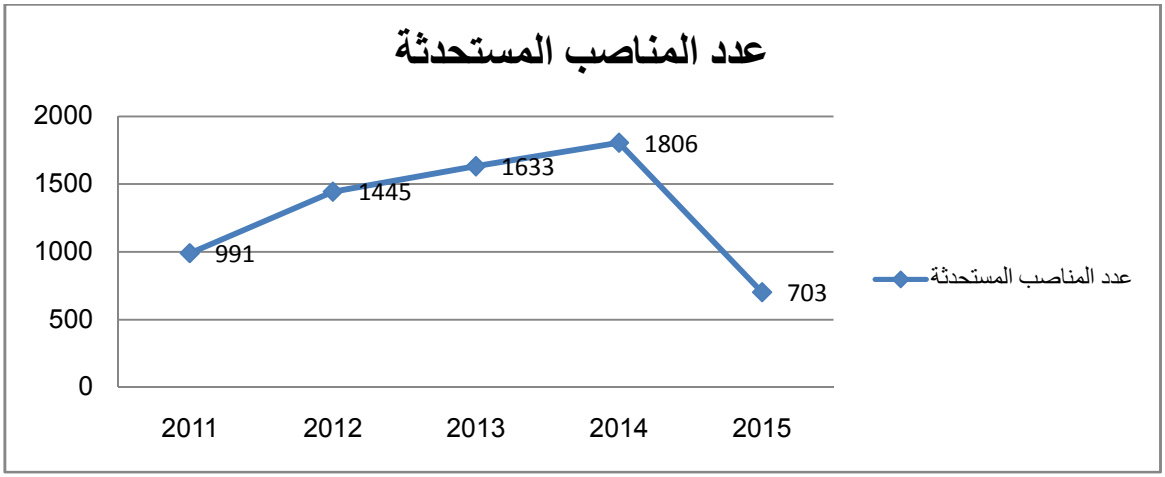

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

من خلال الشكل المبين أعلاه، نلاحظ أن الوكالة وعن طريق تمويلها لإنشاء مؤسسات مصغرة استطاعت خلق مناصب شغل معتبرة، فإن الشباب الذين استفادوا من مشاريع في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فقد كان العدد في سنة 2011 حوالي 991 مستفيد ثم ازداد ليصبح 1445بعد سنة أي 2012، ثم مستفيد 1633 سنة 2013 وفي سنة 2014 حوالي 1806مستفيد، إلا إنها شهدت انخفاضا لتصل إلى 703 مستفيد في سنة 2015 وهذا بسبب انخفاض في المشاريع الممولة من طرف الوكالة.

-المؤشر الثالث: تطور حصيلة التمويل والثنائي الثلاثي لولاية أدرار خلال الفترة (2011-2015):

الجدول(4-3): تطور الحصيلة الإجمالية التمويل الثنائي والثلاثي بولاية أدرار خلال الفترة (2011-2015)

الصيغة	المشاريع الممولة	النسبة%
التمويل الثنائي	355	%3.88
التمويل الثلاثي	3140	%96.12

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية أدرار.

الشكل(6-3) :يوضح نسب التمويل الثنائي و الثلاثي

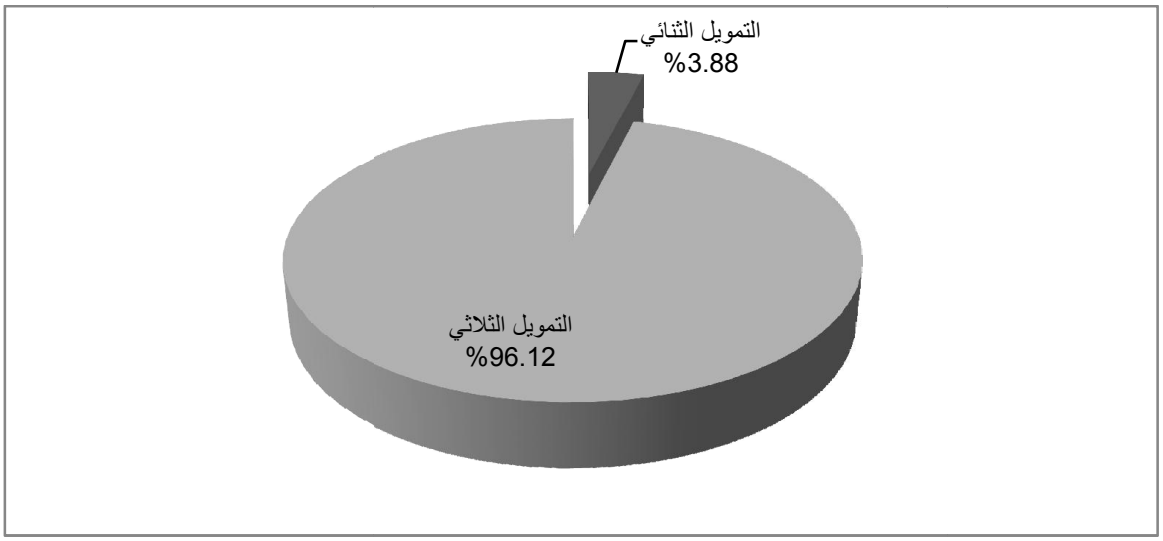

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي:

نلاحظ من خلال الشكل إن نسبة 96.12 الشباب الذي مولت مشاريعهم بصيغة التمويل الثلاثي،أي مايعادل3140مشروع، لما له من مزايا خاصة انخفاض نسبة المساهمة الشخصية إلى غاية 1و2.

بينما تمثل نسبة 3.88 الشباب الذين اتجهوا إلى التمويل الثنائي، أي ما يعادل 355 مشروع ، يرى هؤلاء المستثمرين إن نسبة 29 او28 كافية من اجل مساعدتهم على البدء في مشاريعهم،كون أنهم يمتلكون نسبة معقولة من المشروع.

-المؤشر الرابع: عدد المشاريع الممولة المستحدثة حسب الجنس والقطاعات.

الجدول رقم(5-3): عدد المشاريع الممولة حسب الجنس.

قطاعات	الرجال	النسبة	النساء	النسبة	المشاريع الممولة
التجارة	406	% 12.86	50	% 14.84	456
الحرف	393	% 12.44	80	% 23.74	473
أشغال عمومية	365	% 11.56	12	%3.56	377
الري	9	% 0.28	0	%0	9
الصناعة	208	% 6.59	19	% 5.64	227
الصيانة	95	% 3	3	%0.89	98
مهن حرة	47	% 1.49	8	%2.37	55
خدمات	794	% 25.14	154	%45.70	948
نقل البضائع	194	%6.14	4	%1.19	198
نقل عمومي	365	% 11.56	5	%1.48	370
نقل مبرد	282	% 8.93	2	% 0.59	284
المجموع	**3 158**	**% 100**	**337**	**% 100**	3 495

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم تشغيل الشباب لولاية أدرار.

ويمكن التوضيح من خلال ترجمة الجدول التالي إلى الشكلين البيانين التاليين:

شكل رقم (7-3): يوضح عدد المؤسسات المصغرة الممولة حسب القطاعات الذكور.

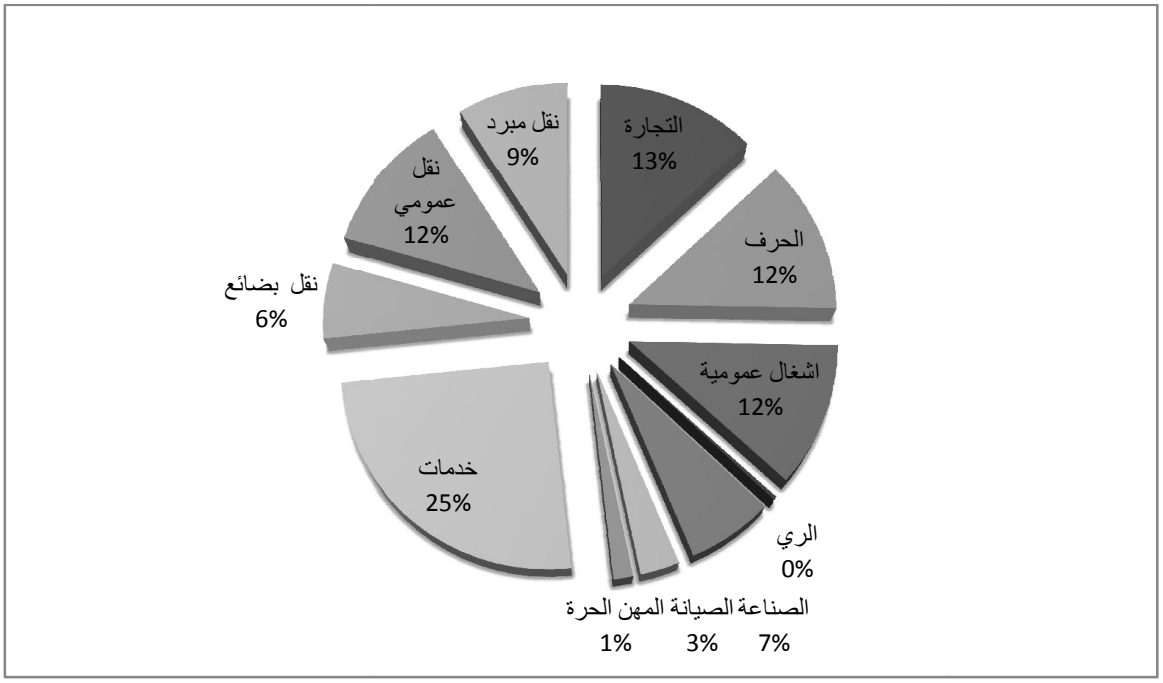

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

نلاحظ من الشكل إن النشاط الأكثر تمويلا وتوجها لشباب هو الخدمات بنسبة 25بالمئة، تليها التجارة والحرف بنسبة 13 و12بالمئة على التوالي ثم تليها الأشغال العمومية والنقل العمومي12بالمئة وكان النشاطات ما قبل الأخير نقل مبرد ونقل بضائع، الصناعة لتكون الصيانة المهن الحرة الري3و1 بالمئة في المركز الأخير، وهذا ما يوضح التوجه نحو النشاطات غير الإنتاجية.

الشكل رقم (8-3): يبين تطور توزيع المشاريع حسب القطاعات.

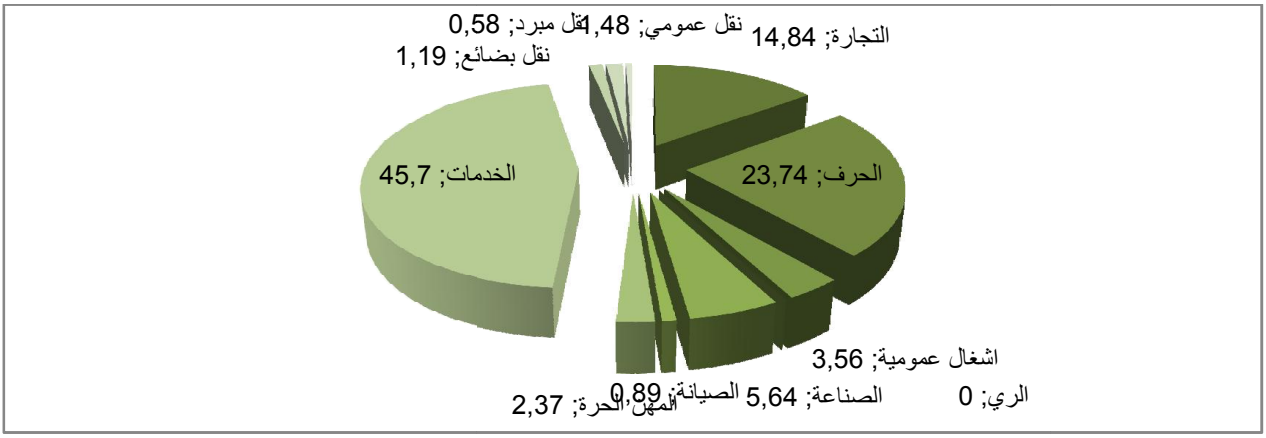

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

نلاحظ من الشكل إن النشاط الأكثر تمولا وتوجها لشباب بالنسبة للإناث الخدمات (45.7)، تاليها لحرف (23.74)، تم تاليها التجارة(14.84). لتكون الانشاطة الأقل تمويل أشغال عمومية والمهن الحرة ونقل بضائع ونقل عمومي.

إذن نلاحظ عموما توجه نحو تمويل المؤسسات المصغرة سواء عند الذكور أو الإناث نحو النشاطات الخدمية والحرفية والتجارة واقل نسبة للصناعة وأشغال عمومية، كما لاحظنا تمويل أكثر للمؤسسات المنشاة من طرف الرجال كثر وذلك يعود لقلة الطلبات المقدمة من الإناث.

-المؤشر الخامس: الحصيلة الإجمالية للتمويل المشاريع الممولة حسب القطاعات.

نوضحها من خلال ما يلي:

الجدول رقم (6-3): تطور الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية أدرار خلال الفترة (2008-2013).

القطاعات	مبلغ الاستثمار	قرض بنكي	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	المشاريع الممولة
الفلاحة	2 603 167	1 819	52 944 280	731 135 660	456
الحرف	1 364 075	887 437	112 837 755	363 800 431	473
أشغال عمومية	1 859 718	1 257	97 035 014	505 021 931	377
الري	77 633 017	55 090	4 136 182	18 406 142	9
الصناعة	871 609 452	598 613	31 077 906	241 918 411	227
الصيانة	235 764 327	151 139	4 794 520	79 830 606	98
المهن الحرة	147 861 689	86 611	20 728 529	40 521 784	55
الخدمات	3 190 370	1 892	463 271 310	834 310 839	948
نقل البضائع	736 125 237	514 244	17 542 710	204 338 382	198
النقل العمومي	1 108 506	654 443	181 657 860	272 404 984	370

نقل مبرد	1 084 371	714 548	79 122 992	290 699 995	284
المجموع	**13 279 203**	**8 631**	**1 065 149 058**	**3 582 389 164**	**3 495**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية أدرار.

نلاحظ من الجدول أن الوكالة قد مولت 71638 ملف قادر على إحداث 201828 منصب شغل بتكلفة تقدر بـ 134881742665 دينار جزائري. ويتضح كذلك أن الخدمات تستحوذ على أكبر نسبة من المشاريع المؤهلة وهي 27.98%، و هذا راجع إلى شهادات التأهيل المقدمة من طرف الوكالة إلى الشباب ذوي المشاريع، مما يدل على أن الشباب مهتم أكثر بهذا القطاع لما له من دور في التنمية و كذا تحقيق الأرباح المرجوة، ثم يليه قطاع نقل المسافرين16.76% ونقل البضائع14.52% ، كما يبدو أن الصناعات التقليدية و الحرفية بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب وذلك بعد الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الدولة اتجاه هذا القطاع.

ويمكن إضافة جدول آخر يبن وضعية المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاعات النشاط حتى 2007/06/30

الشكل رقم (9-3): إحصائيات المشاريع الممولة حسب القطاعات.

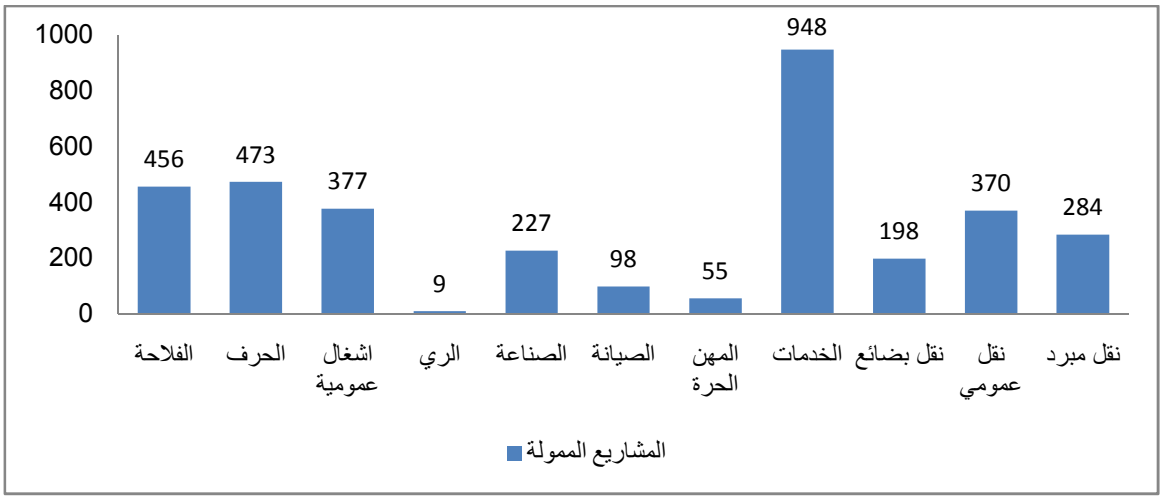

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

-المطلب الثاني: مناقشة أهم النتائج.

من خلال هذا المطلب نقدم تفسير لأهم النتائج التطبيقية المتوصل إليها، التي تم عرضها في المبحث السابق، واستخلاص أهم الاستنتاجات والتي من خلالها سيتم معالجة الإشكالية.

❖ **مناقشة نتائج حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة:**

شهدت الفترة مابين (2000الى 2003) المرحلة الانتقالية للتوجه نحو اقتصاد السوق، حدد المرسوم التنفيذي رقم 30-290 الصادر في 2003 شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها المعدل والمتمم المادة 11مكرر 1، التي بدورها أعطت دفعة قوية في مجال الاستثمار، الشغل وتفعيل اليد العاملة، وقد شملت التعديلات بعض التحسينات من في القانون القديم وإضافة فرص آخرة جديدة لم تكون موجودة من قبل أهمها:

- الرفع من الحد الأقصى لاستثمار من أربعة ملايين دج (4.000.000 دج) إلى عشرة ملايين دينار.
- تخفيض نسبة المساهمة الشخصية إلى مابين5و10 بعد إن كانت تتراوح مابين 5و20

لقد تمت مباشرة تطبيق هذا التعديلات بشكل فعلي ابتدأ من جانفي 2004 الذي بدوره كان المحفز الأساسي للاقتراض من الوكالة.

❖ **مناقشة نتائج تطور حصيلة التمويل الثنائي و الثلاثي:**

96 هي نسبة الشباب الذين فضلوا مباشرة مشاريعهم بصيغة التمويل الثلاثي، لنا له من مزايا خاصة انخفاض نسبة المساهمة الشخصية إلى غاية1و2، بإمكاننا القول أنها هذه النسبة من الشباب لم يتسنى لها فرصة عمل الحصول على العمل لكن تمتلك طموحات كبير ومشاريع تحتاج إلى يد عاملة من اجل تجسيدها في ارض الواقع

بينما نسبة من 3.67 من الشباب اتجه إلى التمويل الثلاثي أي ما يعادل مشروع، يرى هؤلاء المستثمرين إن نسبة29او28 كافية من اجل مساعدتهم على البدء في مشاريعهم ، كون أنهم يمتلكون نسبة معقولة من قيمة المشروع، هذه النسبة قليلة جدا لا تتيح مجال للمقارنة بالذين فضلوا التمويل الثلاثي.

- أن كل السنوات الدراسة التي قمنا بها حول حصيلة التمويل المقدمة من وكالة دعم الشباب في ولاية أدرار كانت متزايدة وفي تطور ملحوظ، فبالنسبة لحصيلة التمويل كانت في أول السنة بداية2011

لنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب متوسطة، فقد قدرت بحوالي، ثم بدأت في تزايد مطرد إلى أو وصلت سنة 2014 إلى.

ويفسر ذلك إلى معرفة المواطنين ولاية أدرار بأن الوكالة شهدت ارتفاعا في المشاريع الممولة، حيث بدأت في تزايد سنة بعد سنة.

1- ارتفع عدد مناصب الشغل المستحدثة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالولاية وصلت الى497 مستفيد سنة 2011، ليصيح 633 مؤسسة سنة2014, ويفسر ذلك بارتفاع البرامج الدعم الدولة لوكالات التشغيل الناتج عن انتشار التوعية به وبداية مساهمة رؤوس الأموال فيه سنويا. إلا أنها تراجعت لتصبح 268 منصب سنة 2015.

2- نلاحظ التطور المستمر التمويل المحصل عليها بولاية أدرار حيث حقق في سنة 2013 نسبة كبيرة في قيمة التمويل مقارنة بالسنوات الماضية لتصل 34116542274.00دج

ويفسر ذلك بمساهمة الدولة في الوكالة وقيام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالولاية بحملات إعلامية على مستوى إذاعة سوف.

3- يتضح تزايد عدد الشباب المستفيدة من الوكالة، حيث بلغ العدد الشباب المستفيدة سنة 2011 بـ 991 شابا ليصل إلى 1806سنة 2014، أي أن العدد تضاعف وهو أمر جدير بالإشارة والاهتمام.إلا إنها شهدت انخفاض كارثي في 2015 لتنخفض الا703وهذا بسبب ضعف في مصادر التمويل.

ويفسر انخفاض عدد المشاريع الممولة والمستفيدة من الوكالة وذلك راجع لحداثة هذه القروض وعدم معرفة الشباب بهذه القروض، كما ارتفاعها المستمر يرجع لارتفاع عدد برامج الدولة لفئة الشباب بالولاية، في ظل نوعية هذه القروض الممنوحة وهي قروض بدون فوائد.

4- أعطت الهيئة القائمة على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالنسبة لفئة النساء ونسبة ضعيفة جدا وعليه نؤكد ضرورة تحقيق العدالة بين الجنسين في التمتع بالبرامج الوكالة وفق ما تقضيه القوانين المعمولة.

5- انحصار تمويل المشاريع الاستثمارية لوكالة في منطقة أدرار على المشاريع خدماتي، والتي تكون أكثر فعالية في حال إضافة المشاريع الإنتاجية ذات طابع صناعي وزراعي والإشغال العمومية.

6- شهدت الأموال المجموعة من طرف البنك نموا معتبرا انطلاقا من سنة تأسيسه, وهو ما سمح بارتفاع عدد من المستفيدين منه سواء من المؤسسات أو غيرها مما يساعد في المساهمة في تحقيق التشغيل لدى فئة الشباب.

أولا: المعوقات متعلقة بالفئة المستهدفة

- **عدم** المعرفة الجيدة للسوق سواء بالنسبة للبائع أو المشتري.

جدول رقم (07 -03) يمثل حصيلة سوق الشغل لوكالة الولائية التشغيل أدرار

	طالبي العمل المسجلين		المجموع	عروض العمل المسجلة			المجموع	التنصيبات المحققة		المجموع
السنوات	ذكور	إناث		عام	خاص	أجنبي		دائم	مؤقت	

- عدم التحكم في آليات التسيير (بالنسبة للمشروع).
- صعوبة التسويق وإيجاد السوق الأنسب.
- الطريقة المتبعة في منح التمويل(القرض).
- العراقيل الإدارية والبطء في اتخاذ القرارات، خاصة المعاملات التي تجمع بين البنك الممول, الوكالة والمستفيد.
- عدم توفر الجوانب الشخصية للمقاول في أغلب الأحيان.
- ترجيح النشاط التجاري و الخدماتي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.

ثانيا: معوقات المتعلقة بالوكالةANSEJ

- الجوانب الشخصية للمقاول لا تأخذ بعين الاعتبار من طرف الهيئة المانحة.
- كثرة التعديلات في القوانين والنصوص التشريعية.
- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية التي لا تولي الاهتمام الكافي بالتمويل المصغر نظرا لترك خبرتها على الأنشطة الأخرى الأسرع والأكثر ربحية.
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال القرض المصغر مما يلغي جانب التحفيز لمنح مثل هذه القروض للتشغيل.

ولاية أدرار	2012	21060	10090	31150	32139	1428	1114	34681	132	1911	2043
	2013	26117	11908	38025	2369	993	985	4347	163	3626	3789
	2014	77957	30781	108738	1889	2012	822	4723	221	2787	3008
	2015	151264	52362	203626	2617	2400	2208	7225	446	5043	5489
	2016	300627	111467	412094	2979	2005	3819	8803	129	3300	3429

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(04).

نستخلص من الجدول اعلاه بالنسبة لسنة 2012 عروض عمل بلغت 34681 وبالمقابل تجد 2043 كمناصب محققة ومتجزئة إلى 132 منصب دائم و1911 مؤقت.ليشهد بعدها ارتفاع عدد طالبي العمل سنة 2013 ليصل إلى 38025 مقابل 4347عروض عمل مسجل في القطاعين الإداري والاقتصادي حيث تحقق في نفس السنة 3789 منصب شغل ومجزئة بدورها إلى 163 منصب دائم و 3626 مؤقت, أما بالنسبة لسنة 2014 نجد نسبة طالبي العمل المسجلين قد ارتفع بمستوى اكبر وسريع ليصل إلى 10873 طالب عمل مقابل 4723 عروض عمل ليتوظف في نهاية السنة 3008, وبصورة عامة حول عدد المسجلين دون عمل في ارتفاع واضح ثلاث سنوات ليشهد تراجع في سنة 2016 من ناحية المناصب المحققة حيث كان 5489 فيصبح .3429

كما لاننسى التدابير المستحدثة للامتصاص البطالة من طرف الحكومة الجزائرية لأجل إسكات الشعب وتجنب الانفجار لشبه عدم اوجود عالم شغل نزيه وشفاف وقار في ظل تزايد مستمر وكبير للشباب سواء المؤهل أو دون تأهيل ألا وهي سياسة "الإدماج المهني" والتي استحسنت من طرف الشباب خاصة فئة بدون تأهيل وهذا بالأخص على مستوى القطاع الإداري.[111]

وإضافة إلى السبل والطرق المنتهجة لمعالجة هذه الظاهرة نلتفت للوكالة الوطنية لمتابعة وتطور الاستثمار تجدها تقوم بتحفيذات خاصة ومغرية فقط لأجل تشجيع الشباب على الاستثمار في مختلف القطاعات وتكون لهم مرافقة وإعفاءات من الجانب الضريبي والرسوم الجمروكية بمقابل من الشباب المؤسس للاستثمار أو المشروع يقوم بتصريح خاص بالممتلكات مصحوب بعدد الشباب المعزوم تشغيلهم لتكون له بصمة في الحد من البطالة وهذ تحصيل حاصل.[112]

ولعل ما نلاحظه أو ما يميز هذه المبادرة والمرافقة الخاصة هي تشجيع الشباب لمحاربة الاستثمار الأجنبي أو على الأقل يكون للإنتاج المحلي الصدارة.

[111] .2017/04/09, 45:14 خالي عبد الباسط, مستشار رئيسي في التشغيل,مصلحة عروض العمل, وكالة التشغيل,أدرار, توقيت المقابلة,

[112] , للاطلاع أكثر أنظر الملاحق الاخيرة 2017/04/10 مقابلة مع مدير الوكالة الوطنية لمتابعة ولتطوير الاستثمار,

خلاصة الفصل

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر في ترقية المشاريع وتعتبر كذلك أحد الحلول الموجهة للتخفيض من حدة البطالة لتحقيقها جملة من الأهداف والنتائج في ميدان الشغل كإستحداث فرص عمل وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية وهذا من خلال التمويلات والمرافقة المقدمة من طرف الوكالة, خاصة التمويل الثلاثي لمزاياه الجيدة والمسهلة للإستثمار.

إضافة إلى أن القطاع الذي ألقى إهتمام وإستقطاب من الشباب هو قطاع الخدمات قصد المساهمة في تحقيق التشغيل التام لدى الفئة العاطلة وامتصاص الفقر وتحقيق التنمية داخل البلد.

1- خلاصة:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أهم الدعائم التي ترتكز وتستند عليها الحكومات في مواجهة ظاهرة البطالة التي تثقل كاهل الدولة وترهق مختلف قطاعاتها وخاصة الاقتصادية, ويعد سبب لجوء الحكومات لمثل هذا الأنواع من السياسات التشغيلية والتدابير, هو إثبات قدرتها الإيجابية في تقليص وامتصاص البطالة المرتفعة عن طريق استحداث مناصب الشغل, وليس هذا فقط بل أيضا لفعاليتها من خلال التمويل والمرافقة لأصحاب المشاريع نجد قد حققت بصمة واضحة في تحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية وتجنب إقصاء الشباب, وذلك لنجاح و إبداع أصحاب المشاريع والمؤسسات وهذا بتفعيل أنشطتهم بطريقة أكثر حيوية في بيئتهم واقاليهم.

وفي هذا السياق نجد أن للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المندرجة تحت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب عدة أدوار فعالة خاصة في مجال خلق فرص العمل والدفع بعجلة التنمية للحد من البطالة

وللإجابة على الإشكالية تناولنا هذه الدراسة من خلال الجزء الأول نظري والثاني دراسة وصفية إحصائية, لنخلص في الأخير إلى النتائج التالية:

2النتائج:

- إنخفاض محسوس ملحوظ وتدريجي في معدلات البطالة نتيجة لانتهاج جملة من برامج وسياسة التشغيل
- تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني إلى حد الآن من البطالة, وهذا يعود لأسباب معينة منها:
  1- النمو الديموغرافي المتزايد في شتى أقطار الوطن.
  2- تزايد المتخرجين والمؤهلين أكاديميا ونقص أو شبه انعدام للتوظيف العمومي.
  3- نقص التصريح والتسجيل الشفاف والموضوعي من طرف أرباب المؤسسات الخاصة لعمالهم وممتلكاتهم.
  4- تهميش الأدمغة المحلية مما يساعدهم على الهجران
  5- كثرة المناصب المؤقتة وغير المضمونة .
- ساهمت الوكالة الوطنية لدعم التشغيل بناء على الإحصائيات في خلق وتطوير فرص عمل.

3- التوصيات:

- إستغلال الثروات المحلية والطاقة الطبيعية بالمنطقة.
- المحافظة والاهتمام بالقطاعات الخامة والتراثية (وطنيا و محليا) في الانتاج والتي اصبح مغفول عنها خاصة الفلاحي والسياحي.
- تشجيع الأدمغة والاهتمام بالموارد البشرية الشبانية للاستغناء عن التشغيل الاجنبي.
- إعادة النظر في التمويل من خلال استحداث بنوك إسلامية محضة وهذا لأعراف المنطقة وذلك لما لها من حلول تمكن من الحد من البطالة جراء إنشاء المشاريع خاصة من الشباب
- انتهاج الدعاية الاعلامية للتعريف بثروات وخيرات المنطقة المحلية الخامة وتشجيع الاستثمار المحلي
- الابتعاد عن الحلول الظرفية الترقيعية كما هو الحال في تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية,علما أن المبلغ المتقاضي متدني بشكل كبير

- اعطاء حق في التمويل لاصحاب المشاريع والمؤسسات الانتاجية الصناعية وهذا لما توفره من يد عاملة للوصول لتنمية دائمة
- إنتهاج سياسات تشغيل بديلة راقية تمتاز ببعد المدى والاستشراف
- التكوين والمرافقة الميدانية في شتى القطاعات خاصة الاقتصادية الصناعية

4-آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن أن نطرح إشكاليات جديدة تعد مناسبة لدراسة جديدة تتمثل في مايلي:

- برامج ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في خلق العمالة في الجزائر
- دور القروض المصغرة في خلق مناصب الشغل

1- الكتب

1-علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها**(دراسة تحليلية- تطبيقية)، الدار الجامعية الإسكندرية،مطبوعات2005.

2-المرسي كمال الدين عبد الغني، **الحل الاسلامي لمشكلة البطالة** ،الاسكندرية، مصر ،دار الوفاء ،الطبعةالاولى، 2004

3- بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

4-جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دارالمريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.

5-فهد عبد العزيز، **البطالة والأسباب والطرق المعالجة**، السعودية، 2004.

6 -أحمد ماهر ،**تقليل العمالة** ،الدار الجامعية الإسكندرية ،2000.

7- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل تجربة الجزائر**، دار حامد للنشر و التوزيع، مطبوعات 2009.

8-محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة** ، دار منشأة المعارف الإسكندرية ، مطبوعات 2004.

9- القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الإقتصادية الكلية** ،قسم الإقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية, 1996.

10- عبد الرحمن سيدي احمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997.

11- جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، **مشكلة البطالة و علاجها**، اليمامة للنشر والطبع والتوزيع، دمشق، بيروت، 2000.

12- طارق الحاج علي، **الاقتصاد و نظرياته**، دار الصفاء، عمان، 1998.

13- راشد البداري، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.
14-أحمد ماهر, **تقليل العمالة** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2000.
15- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، مطبوعة الثالثة, 2003
16- د. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عدد 6 ,الكويت، 1997 .
17-سوزان حسن أبو العينين، **الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، العدد4، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.
18-ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب. **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**. الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 2010.
19-هنري أرفون. **فلسفة العمل**.ترجمة د. عادل العلوا. منشورات عويدات. بيروت. طبعة .2
20 -حمو عارف. **مبادئ الاقتصاد**، مطابع الشمس، عمان 1993.

2- المجلات والدوريات:

21- الأخضر عزي، فعالية **سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006.
22- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ، مجلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني لثقافة والفنون والادب،،عدد 6 ، الكويت 1997.
23- مولاي لخضر عبد الرزاق، **تقييم سياسة التشغيل في الجزائر**،مجلة الباحث ،العدد10،2012

3- الرسائل الجامعية:

24 -صليحة بوهلال،**وكالة التشغيل الشباب(النتائج و العوائق) دراسة حالة وكالة التشغيل ورقلة**،مذكرة ماستر اكادمي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013/2012.
25-غلاب فاتح، ميمون الطاهر، **سياسات و برامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة**،مداخلة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،15و 16 نوفمبر 2011
26-شباح رشيد، **ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية**-تيارت،مذكرة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد2011-2012،- تلمسان.
27 -سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر**،تدخل تحت متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2009.

28- هلال سومية، موسوس عفاف، **دور الدولة في معالجة البطالة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة العقيد اكلي محند أولحاج البويرة 2015.2014.

4- **منشورات الهيئات:**

29- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة**، الجزائر، 2001.

30-المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول سنة 2006**، الجزائر 2007

31- القانون 04-19 ،**المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل**، المؤرخ في 25 ديسمبر 2004-جريدة الرسمية. العدد83 في 2004/12/26.

32- القانون 06-21 ،**المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها**، المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 الجريدة الرسمية ، العدد 80 الصادرة في 2006/12/11.

33- المرسوم التنفيذي، رقم2- 3 37، **المتعلق بأهداف FGAR**،المؤرخ في 11نوفمبر ،2002.

34- المرسوم التنفيذي 402- **98المتعلق بمهام ANDI رقم 2**، المؤرخ في،20 أوت 2001 .

35- المرسوم التنفيذي، رقم 77-06 ،**المتعلق بمهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANCEJ**،مؤرخ في 18فيفري ،2006 ،العدد 52

المصادر بالغة الأجنبية

36-ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003, N° 34, édition 2005,

37-ONS, (2004), Données statistiques, (Activité et emploi et chômage), Nº 411,

38- **:** http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

39-: http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

htt://www.islamonline.not/arabic/ecomomc/2001/04/article10.sht.ml

40-David Begg et autres، Macroéconomie، Dunod، Pa 2e édition

1999.،ris

الملخص:

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الاقتصادية بإعتبارها مؤشراً مهما من المؤشرات الدالة على بداية إنحدار النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير, مؤثرةً في النمو والانفتاح الاقتصادي والاستقرار المالي. حيث توضح هذه الدراسة موضوع التجربة الجزائرية في التشغيل ودورها في محاربة البطالة وذلك لما لها من أثر على خلق مناصب الشغل وهذا في ظل جهود الدولة الرامية لتحقيق التنميةوالإزدهار عن طريق تشجيع وتمويل المشاريع في مختلف القطاعات, وفي هذا السياق نجد أن وكالات التشغيل والمدعمة لها عدة أدوار فعالة خاصة في مجال استحداث فرص العمل.

ومن خلال الدراسة النظرية الإحصائية والوصفية لموضوع بحثنا توصلنا إلى أن أجهزة التشغيل وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي من بين السياسات المساهمة لمعالجة ظاهرة البطالة نظرا لأن هذا الأخيرة تؤثر سلبيا على إقتصاديات الدول وإستقرار مجتمعاتها, لذا نجد الجزائر تسعى جاهدة لتوفير وتقديم

مختلف سبل الدعم والتشجيع لهذه المؤسسات والمشاريع لتتمكن هذه الاخيرة من خلال مرونتها وتقدمها في التعاطي مع المتغيرات من توفير مناصب شغل.

الكلمات المفتاحية:البطالة, الشغل, الوكالة, استحداث فرص عمل, المشاريع, المؤسسات.

Abstract

Unemployment is a phenomenon found in most economic societies as a significant indication of the decline of a certain economic system .It effects the growth and economic openness and financial stability.

This study illustrates the Algerian experiment in employment and its role in combating unemployment because it has an impact on the creation of jobs .This in light of the state's efforts to achieve development and prosperity by encouraging and financing projects in various sectors .In this context ;especially in the area of job creation.

Through the theoretical and statistical study of the subject of our research .We found that the operating agencies ; in particular , the National Agency for Youth Employment support is one of the contributing policies to address the phenomenon of unemployment because the latter negatively affects the economics of countries and the stability of their societies .Algeria aims to provide various means of support and encouragement . For these institutions and projects to enable the latter through its flexibility progress in dealing with the variables of providing jobs.

Key words: Unemployment ; employment;agency; job creation ; entriprises; institutions.

.